جـامعـة الجزائر-3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

تحليل النزاعات الدولية

مطبوعة مقدمة لفائدة طلبة السنة الثالثة علوم سياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الدكتورة: سهام بوهالي

السنة الجامعية: 2025/2024

محتوى المادة حسب عرض التكوين:

يُعدّ مقياس "تحليل النزاعات الدولية" من المقاييس الأساسية في حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية، لما له من أهمية بالغة في فهم طبيعة النظام الدولي المعاصر وما يشهده من تحولات عميقة وصراعات متشابكة على المستويات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية والثقافية. فالنزاعات الدولية لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية بين الدول، بل توسّعت لتشمل أشكالا جديدة ومعقدة مثل النزاعات غير المتماثلة، الحروب بالوكالة، النزاعات العابرة للحدود، والصراعات المرتبطة بالهوية، والموارد، والتدخلات الدولية. وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا المقياس إلى تزويد الطلبة بأدوات تحليلية ونظرية تساعدهم على فهم جذور النزاعات الدولية، وديناميكياتها، وأطرافها، والعوامل المؤثرة في تصعيدها أو احتوائها، إضافة إلى استشراف آليات إدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية أو القسرية؛ كما يسعى المقياس إلى تمكين الطلبة من الربط بين النظريات المفسّرة للنزاعات والواقع العملي من خلال دراسة حالات واقعية ومعاصرة، والتعرف على أهم المقاربات والنظريات المفسِّرة لها، مع التركيز على العوامل البنيوية والظرفية التي تسهم في نشوء النزاعات واستمرارها أو تسويتها، بما يعزز قدرتهم على التحليل النقدي، واستيعاب تعقيدات المشهد الدولي، وفهم دور الفاعلين الدوليين وغير الدوليين في تشكيل النزاعات وتوجيه مساراتها، ويكتسي هذا المقياس أهمية خاصة في ظل تزايد بؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم، مما يجعل دراسة النزاعات الدولية ضرورة علمية ومنهجية لفهم أسباب غياب السلم الدولي وسبل تحقيقه وتعزيزه، وكذلك آليات إدارة النزاع وتسويته في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية.

الفئة المستهدفة:

يُوجَّه هذا المقياس إلى **طلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص علاقات دولية**، باعتبارهم في مرحلة متقدمة من التكوين الأكاديمي تؤهلهم لاستيعاب التحليلات المعمقة للنزاعات الدولية، والبناء على المعارف السابقة التي اكتسبوها في مقاييس مثل: مدخل إلى العلاقات الدولية،

تاريخ العلاقات الدولية، والنظام الدولي والمنظمات الدولية، من أجل إعدادهم لفهم أكثر نضجا ووعيا لطبيعة النزاعات الدولية المعاصرة، وتمكينهم من أدوات التحليل العلمي التي تساعدهم على تفسير الأحداث الدولية الراهنة، وتحضيرهم لمواصلة دراستهم في طور الماستر أو الاندماج في مجالات البحث، التحليل السياسي، والدبلوماسية، بما يعزز قدرتهم على قراءة التحولات الدولية والتفاعل معها بموضوعية ومنهجية علمية.

أهداف المادة:

- تمكين الطلبة من استيعاب المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنزاعات الدولية وأنواعها المختلفة؛
- * تعريف الطلبة بأهم النظريات والمقاربات التفسيرية للنزاعات الدولية في حقل العلاقات الدولية؛
- فهم ديناميات النزاع الدولي ومراحله المختلفة من التصعيد إلى الاحتواء والتسوية؛
- التعرف على دور الفاعلين الدوليين وغير الدوليين في إدارة النزاعات الدولية وتأثيرهم في مساراتها؛
- تنمية مهارات التحليل النقدي لدى الطلبة من خلال دراسة حالات واقعية ومعاصرة للنزاعات الدولية؛
- إكساب الطلبة القدرة على الربط بين الإطار النظري والتطبيق العملي في تحليل النزاعات الدولية؛
- التعرف على آليات إدارة النزاعات وتسويتها، بما في ذلك الوساطة، التفاوض، والتحكيم، ودور المنظمات الدولية؛
- تمكين الطلبة من فهم الإطار القانوني الدولي المنظم للنزاعات ووسائل تسويتها السلمية؛

- إعداد الطلبة لمواصلة الدراسة الأكاديمية في طور الماستر أو الاندماج في مجالات البحث والتحليل السياسي والعلاقات الدولية.

محتوى المادة:

تقديم عام

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للنزاعات الدولية

أولا: مفهوم النزاع وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى

1-تعريف النزاع

أ- التعريف اللغوي والاصطلاحي للنزاع الدولي

ب- التعريف القانوني للنزاع الدولي

2-التمييز بين مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم الأخرى

ثانيا: مفهوم إدارة النزاع الدولي والمفاهيم المشابهة له

ثالثا: تصنيف النزاعات الدولية

1-النزاع القانوني

2-النزاع السياسي

3-النزاع البيئي

رابعا: مستويات تحليل النزاعات الدولية

1-المستوى الفردي

2-المستوى الوطني (الدولة كوحدة تحليل)

3-المستوى الدولي أو النظامي

4-المستوى فوق الدولي (العالمي)

المحور الثاني: النظريات الإستراتيجية المفسرة للنزاعات الدولية

أولا: النظريات الجزئية المفسرة للنزاع الدولي

1-نظرية الندرة والاحتياجات

2-نظرية إحباط العدوان

ثانيا: النظريات الكلية المفسرة للنزاع الدولي

1-تفسير الواقعية لنزاعات الدولية

2-التفسير الجيوبولتيكي للنزاعات الدولية

3-التفسير البنائي للنزاعات الدولية

ثالثا: نظريات إدارة النزاع الدولي

1-نظرية المباريات

2-نظريـة الردع

المحور الثالث: أدوات تسوية وحل النزاعات الدولية

1-الطرق السياسية والدبلوماسية

2-الوسائل البديلة لتسوية وحل النزاع

المحور الرابع: نماذج مختارة لنزاعات الدولية

أولا: إدارة الحرب الأثيوبية – الإرترية 2000/1998

ثانيا: النزاع حول الصحراء الغربية

ثالثا: انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية

الخاتمة

تقديم عام

يُعدّ الصراع والنزاع من الظواهر الملازمة للتاريخ الإنساني، إذ رافقا تطور حياة الإنسان ومجتمعاته منذ أبسط أشكال التفاعل على مستوى الفرد، مرورا بالجماعات والكيانات التقليدية كالقبيلة والعشيرة، وصولا إلى الأطر التنظيمية والمؤسساتية الحديثة، وفي مقدمتها الدولة القومية، والأحزاب السياسية، والمنظمات المختلفة، فضلا عن النظامين الإقليمي والدولي. وقد شهدت المجتمعات البشرية، منذ أقدم العصور، أشكالا متعددة من النزاعات التي كانت في كثير من الأحيان سببا مباشرا في انهيار إمبراطوريات وزوال حضارات، كما أدت إلى إبادة جماعية لعدد كبير من الشعوب والأعراق، كما هو الحال بالنسبة للسكان الأصليين في القارة الأمريكية عقب الغزو الأوروبي، أو خلال الحربين العالميتين اللتين خلّفتا ملايين الضحايا، إضافة إلى ما شهده وما يزال يشهده الشعب الفلسطيني من ممارسات عدوانية من طرف الكيان الصهيوني. وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي والحضاري الذي بلغه العالم المعاصر، فإن ظاهرة النزاعات لم تتراجع، بل ازدادت تعقيدا وحدّة، الأمر الذي دفع الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى السعي نحو تقديم تفسيرات علمية دقيقة لهذه الظاهرة، من خلال تحديد مفهومها، وشرح أبعادها، وتتبع تطوراتها، وتصنيف أنواعها المختلفة.

انتقلت النزاعات مع تطور المجتمعات الإنسانية تدريجيا من مستوى الفرد إلى المستوى الاجتماعي، ثم إلى مستوى الدولة الواحدة، وصولا إلى مستوى العلاقات بين الدول، ونظرا لما تفرزه النزاعات الدولية من آثار خطيرة وانعكاسات مباشرة على الأمن والسلم الدوليين، تكثّفت جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل التعامل معها وتسويتها عبر آليات متعددة، سواء كانت سلمية أو قسرية، وذلك تبعا لاختلاف أشكال النزاعات الدولية من حيث خصائصها، ومستوياتها، ودرجة حدتها، وهي العوامل التي تميز كل نزاع دولي عن غيره. بناء عليه، تنوعت التدابير والجهود الدولية الرامية إلى احتواء هذه النزاعات أو التحكم في مساراتها أو السعي إلى حلها وتسويتها.

كما تتسم النزاعات الدولية بكونها ظاهرة اجتماعية وسياسية بالغة التعقيد، نظرا لما تتصف به من حركية وديناميكية مستمرة، فضلا عن تعدد أطرافها وتنوعهم بين فاعلين داخليين وخارجيين، وهو ما يؤدي إلى تشعب أسبابها وتعدد مظاهرها وأبعادها المختلفة، الأمر الذي يصعّب من عملية تتبع تفاعلاتها، خاصة في مراحل التصعيد، ويزداد تعقيد دراسة النزاعات الدولية نتيجة التداخل المفاهيمي والخلط الاصطلاحي بين مجموعة من المفاهيم التي تُستخدم في كثير من الأحيان على أنها مترادفة، مثل: النزاع، الصراع، الحرب، الأزمة، والتوتر، وهو ما يعود أساسا إلى تشابه وتداخل الأسباب والأبعاد التي تحكم هذه الظواهر، وقد شكّلت النزاعات الدولية أيضا مجالا خصبا للبحث والدراسة بالنسبة للخبراء والباحثين في العلاقات الدولية، حيث سعوا إلى تحليل أبعادها، والكشف عن أسبابها، واقتراح السبل الكفيلة بتفاديها أو الحد من آثارها، وقد أسفر ذلك عن بروز مقاربات جديدة، من بينها مفهوم الأمننة في العلاقات الدولية، الذي يعني إضفاء الطابع الأمني على قضايا السياسة الدنيا بهدف إرساء نظام دولي أكثر استقرارا، إما خال من النزاعات أو على الأقل قابل للتحكم فيها. غير أنه، ورغم الجهود الدولية المبذولة، وكذا الترسانة القانونية والنظرية الواسعة التي سعت إلى تفسير ظاهرة النزاعات وتقديم حلول ناجعة لها، إلا أن هذه الظاهرة عرفت في العقود الأخيرة مزيدا من التشعب والتصعيد كما أسلفنا ذكره، مما فرض على الباحثين ضرورة تكثيف الدراسات المعمقة لفهم النزاع الدولي والمتغيرات المتحكمة في مساراته.

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه المطبوعة العلمية إلى معالجة الإشكالية المركزية التالية:

كيف يمكن فهم وتحليل ديناميات النزاعات الدولية ضمن العلاقات الدولية لتحديد أسبابها وآليات تسويتها سلميا؟

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للنزاعات الدولية.

يُعدّ مفهوم "النزاع" من المفاهيم الإشكالية والمعقدة، نظرا لتداخله الدلالي مع مجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى، وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا المحور إلى تسليط

الضوء على البعد اللغوي والاصطلاحي لمفهوم النزاع، مع توضيح أوجه الاختلاف بينه وبين مفهوم "الصراع" من حيث الدلالة والمعنى، ويأتي هذا التمييز على اعتبار أن عددا كبيرا من الدراسات العربية غالبا ما تتعامل مع المصطلحين على أنهما مترادفان ويشيران إلى نفس المدلول، في حين أن التحليل الدقيق يكشف عن وجود اختلافات مفاهيمية بينهما، وهو ما سيتم توضيحه من خلال تناول تعريف كل مصطلح على حدا وبيان خصوصياته.

أولا: مفهوم النزاع وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى

1-تعريف النزاع

يُعدّ مفهوم "النزاع" من أكثر المفاهيم تعقيدا في حقل العلاقات الدولية، إذ تبرز منذ الوهلة الأولى إشكالية ترجمة مصطلح «conflit» بالفرنسية أو «conflict» بالإنجليزية إلى اللغة العربية، حيث تطرح هذه الإشكالية تحديا منهجيا أمام الباحث، يتمثل في صعوبة التمييز الدقيق بين مصطلحي "النزاع" و"الصراع"، نظرا لما يحيط بهما من تداخل دلالي واختلاف في الاستعمالات الأكاديمية.

أ- <u>التعريف اللغوي والاصطلاحي للنزاع الدولي:</u>

يُعدّ مفهوم "النزاع الدولي" من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في حقل العلاقات الدولية، حيث واجه الباحثون صعوبات كبيرة في التوصل إلى تعريف موحد جامع مانع له، ويعود ذلك، **من جهة أولى**، إلى الطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذه الظاهرة، **ومن جهة ثانية**، إلى تعدد المقاربات والمداخل التي يعتمدها كل باحث في تناول المفهوم، فضلا عن اختلاف التوجهات الفكرية وتباين آراء المنظرين بشأنه.

حيث يعرف "**ناصف يوسف حتى**" النزاع في بعديه اللغوي والاصطلاحي:[1]

[1] جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: ولبد عبد الحي، الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995، 143.

- **لغة:** يقابل مصطلح "النزاع" في اللغة الفرنسية لفظ "Conflit"، وفي اللغة الإنجليزية "Conflict"، وهما مشتقان من الكلمة اللاتينية "Conflictus" التي تدل على معان متعددة، من بينها الصدام، والتعارض، والتنازع، والشقاق، والقتال. وقد استُخدم مفهوم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بدلالات ومضامين متنوعة، من قبيل تضارب المصالح، وصراع الحضارات، وصراع الثقافات، فضلا عن النزاعات المسلحة والنزاعات الحدودية وغيرها من الأشكال المرتبطة باختلاف المصالح وتعارضها.
- **اصطلاحا:** ينشأ النزاع نتيجة اصطدام توجهات متباينة أو بسبب غياب التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، الأمر الذي يدفع الأطراف المعنية إلى رفض الوضع القائم والسعي إلى تغييره، كما يقوم النزاع أساسا على عملية تفاعل متبادل بين طرفين على الأقل، ويُعدّ هذا التفاعل عنصرا محوريا يُعتمد عليه في تصنيف النزاعات وتحديد طبيعتها.

كما عرف عالم الاجتماع لويس كوسر (Lewis Coser) النزاع بأنه أحد أشكال التنافس الذي ينشأ حول القيم، والسلطة، والموارد المحدودة، حيث يسعى الأطراف المتنازعة من خلاله إلى تحييد خصومهم، أو التأثير عليهم، أو إلحاق الضرر بهم، بما يعكس طبيعة النزاع كعملية صراع على السيطرة والتأثير داخل المجتمع أو بين الفاعلين. [1]

كما عرف توماس شيلينغ (**Thomas Schelling**) النزاع على أنه: "مواجهة يسعى خلالها كل طرف جاهداً لتحقيق مكاسب أو الفوز، حيث يُوصف سلوك الخصم بأوصاف مثل: واع، سليم، وذكي. وفي هذه الحالة، ينخرط الأطراف في البحث عن قواعد واستراتيجيات تتيح لهم ضمان أفضل النتائج الممكنة، ويمكن اعتبار المواجهة نوعا من أنواع المسابقات، يسعى

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص327.

المشاركون فيها للفوز من خلال دراسة سلوك الخصم بوعي وذكاء، والتعرف على السلوكيات الأكثر فاعلية لتحقيق النجاح في سياق النزاع".[1]

كما عرّف كلّا من "ميال ورامسبوثام وودرهاوسان" النزاع على أنه: "سعي جماعات مختلفة لتحقيق أهداف متعارضة، سواء عبر وسائل سلمية أو من خلال اللجوء إلى القوة المسلحة"، ويقوم هؤلاء الباحثان بالتمييز بين نوعين من النزاعات: [2]

-**النزاع بمفهومه الضيق** (Dispute)، ويشير إلى الخلافات المتعلقة بمصالح محددة يمكن حلها من خلال التفاوض أو إبرام اتفاقيات تسوية.

-**النزاع العميق** (Conflict Deep-Seated)، والذي يرتبط بالحاجات الإنسانية الأساسية، ولا يمكن معالجته إلا عبر التعامل مع الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوئه، ما يجعله أكثر تعقيدًا ويستدعي استراتيجيات تسوية طويلة المدى.

بينما ذهب "**إسماعيل صبري مقلد**"، إلى استخدام مصطلح الصراع بدلا من النزاع ويعرّفه بتعريف شامل بقوله:" الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة".[3]

عليه من خلال التعاريف السابقة وجدنا أنها تتفق على أنّ النزاع الدولي هو نتيجة لتنازع الإرادات الوطنية، الناشئ عن الاختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، ويتجلى هذا التنازع غالبا في الصراع حول الموارد والإمكانيات المتاحة لكل دولة،

---

[1] توماس شيلينغ، **إستراتيجية الصراع**، تر: طيب نزهة وحمدان أكرم، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010، ص 11.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية**، الجزائر: دار هومة، 2003، ص 237.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: جامعة الكويت، 1982، ص213.

سواء في إطار الحفاظ على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها، كما أنّ طبيعة العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل دولة أو أكثر تمس مصالح وقدرات وموارد أطراف أخرى، ورغم هذا التناقض والاختلاف، فإنّ النزاع الدولي يظل في إطار استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية وغير العسكرية لحله، وفي حال تجاوز هذا الإطار واستخدام القوة العسكرية لحسم النزاع، يتحول النزاع الدولي إلى "حرب مسلحة"، وهو مجال يندرج ضمن الدراسات العسكرية والإستراتيجية، ويمثل أعلى وأقصى مراحل تصعيد النزاعات الدولية.

من جانبه يركز تعريف جوهان غالتونغ (Johan Galtung) للنزاع على فكرة التعارض والإقصاء المتبادل، حيث يشير إلى أن النزاع يعني وجود مجموعة من القيم المتعارضة التي تسعى كل منها لاستبعاد الأخرى، كما يرى غالتونغ أنّ النزاع يمثل حالة من التناقض بين أهداف الدول أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف. ومن هذا المنطلق، يعتبر غالتونغ أن النزاع حالة ديناميكية، قد تتجه نحو التصعيد أو نحو الحل، حسب طبيعة التفاعلات بين الأطراف وإمكانيات إدارة الخلافات.

يعرف **كارل دوتش** (Deutsch Karl) النزاع أيضا على أنه وجود أنشطة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض، بحيث يعوق كل نشاط فعالية الآخر أو يمنع تحقيق أهدافه، وقد يختلف حجم النزاع ومداه، إذ يمكن أن يكون محدودا في شكل خلاف بسيط، أو واسعا وعميقا يصل إلى حد الحرب، وفقا لطبيعة الأطراف المعنية وشدة التوتر بينهم.

عليه، يمكن القول بأنّ النزاع أو الصراع هو تنازع الإرادات القومية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.

إذا انطلاقا من التعريفات السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للنزاع الدولي على النحو التالي:

النزاع الدولي هو: تفاعل ديناميكي وحيوي قائم على عدم التعايش نتيجة التناقض أو التصادم أو الاختلاف بين طرفين أو أكثر، وينشأ بسبب تعارض الإرادات والأهداف المتعلقة بالموارد والإمكانات وعناصر القوة والقيم، ويتركز النزاع حول عناصر القوة المادية والمعنوية، مما يدفع الأطراف المعنية إلى رفض الوضع القائم والسعي المباشر لتغييره، سواء عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية أو في بعض الحالات عبر التصعيد إلى مستويات أعلى من النزاع.

ب- **التعريف القانوني للنزاع الدولي:**

عرّفت **محكمة العدل الدولية** النزاع الدولي في حكمها الصادر في قضية "مافروماتس" في أوت 1924 بأنه: "الخلاف القائم بين دولتين بشأن مسألة قانونية أو حادث معين، أو نتيجة تعارض وجهات نظرهما القانونية ومصالحهما، مثل النزاع حول تطبيق القواعد القائمة أو تفسير أحكامها، أي حالة عدم الاتفاق بشأن مسألة من مسائل الواقع أو القانون".

كما عرّفته بأنه الخلاف القائم بين دولتين، وأوضحت أنه: "لا ينبغي الاعتماد على معيار شخصي في تحديد النزاع، بل يجب أن يُبنى على معيار موضوعي، بحيث يكون الخلاف الذي يولد النزاع واضحا في مواقف الأطراف إلى حد لا يترك مجالا للشك".[1]

2- التمييز بين مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم الأخرى

[1] فوزية زعموش، مطبوعة بيداغوجية بعنوان " حل النزاعات الدولية "، **محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص القانون الدولي العام**، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2022/2021، ص 10.

رغم أن مصطلحات مثل: التوتر، الأزمة، الصراع والحرب قد تُستخدم أحيانا كمرادفات لمفهوم النزاع الدولي، إلا أن هناك فروقا دقيقة تميز كل منها عن الآخر من حيث طبيعة العلاقة بين الأطراف، وأسباب النزاع، ودرجة التصعيد، والوسائل المستخدمة للتعامل معه.

- **الفرق بين النزاع والتوتر (Tension)**

يظهر التوتر في الشكوك والتخوفات، وفي تصورات تباين المصالح أو الرغبة في السيطرة وتحقيق الانتقام، لكنه يظل ضمن هذا الإطار دون أن يتجاوز ليصل إلى صدام فعلي أو تعارض صريح، غالبا ما يرافق النزاعات، كما يمكن أن يكون سببا أو نتيجة لها، ويعرفه مارسيل ميرل (Marcel Merle) بأنه مواقف نزاعية لا تصل إلى مرحلة استخدام القوة، ويشير إلى الشكوك حول مصالح الأطراف وتباين توجهاتها، وهو بذلك يسبق عادة النزاع الفعلي.[1]

- **الفرق بين النزاع والأزمة (Crisis)**

تعد الأزمة مرحلة أكثر تقدمًا من التوتر، وتعرفها الدراسات على أنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير، وفقا لـ شارل هرمان (Charles Herman)، تتميز الأزمة بكثرة الأحداث وقصر مدتها، وإذا لم يتم إدارتها بشكل مناسب قد تؤدي إلى اندلاع حرب، وتختلف الأزمة عن النزاع في مدة استمرارها، حيث قد يستمر النزاع سنوات بينما الأزمة تحدث في أيام أو أسابيع قليلة، كما أن التوتر يكون معلوم الأسباب بينما الأزمة غالبا ما تنشأ بشكل مفاجئ.[2]

كما عرّفه **جون سبانيير** (Spanier John) الأزمة بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب".[3]

---

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص498.

[2] السيد عليوة، **إدارة الصراعات الدولية**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص 408.

[3] حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، باتنة: منشورات خير جليس، 2007، ص ص21،22.

يمكن الاستنتاج من التعاريف السابقة أن "الأزمة" تمثل حالة نزاعية مؤقتة تحمل طابع التهديد والمفاجأة، وتتسم بكثرة الأحداث التي قد تؤدي إلى اندلاع حرب إذا لم تُدار بشكل مناسب، كما تعتبر الأزمة نقطة تحول هامة في مسار الصراع، إذ تعكس رغبة أحد الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه من خلال سلوك مفاجئ وغير متوقع يُفهم من قبل الطرف الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وبناء على ذلك، تتميز الأزمة بثلاث خصائص رئيسية:

-**عنصر المفاجأة:** إذ تكون الأزمة غير متوقعة بالنسبة لصانع القرار؛

-**عنصر التهديد:** أي أن مستوى التهديد الذي تواجهه وحدة صنع القرار يكون كبيرا ومباشرا؛

-**عنصر الزمن:** نظرا لمحدودية الوقت المتاح للاستجابة للأزمة، فإنّ صانع القرار لا يمتلك مساحة كافية للتعامل معها بشكل هادئ، بسبب طبيعتها المفاجئة.

- **<u>الفرق بين النزاع والصراع:</u>**

في سياق توضيح الفرق بين "النزاع" و"الصراع الدولي"، قدم المعجم العربي **(لسان العرب)** تمييزا واضحا بين المصطلحين، حيث اعتبر أن التنازع يشير إلى التخاصم، ونزاع القوم هو خصامهم. أما الصراع أو المصارعة فيدل على المجابهة الحادة، التي تستلزم أن يسيطر أحد الأطراف أو يُصرع الطرف الآخر، مما يعكس شدة التعارض في الإرادات والنتائج المحتملة للصراع مقارنة بالنزاع.[1]

كما تؤكد العديد من الموسوعات الأجنبية هذا التمييز، حيث يُنظر إلى "**الصراع**" على أنه ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الآخر"، في حين يشير "**النزاع**" إلى "اختلاف" أو "تعارض" أو "تنافس في الأفكار"؛ ويعني هذا أن النزاع يمثل مرحلة تمهيدية قد تسبق

[1] أحمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، **تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة غريب، ب س ن، ص 18.

الصراع، ولكنه لا يتحول بالضرورة إلى صراع حاد، بل قد يبقى في حدود الخلاف أو التنافس دون تصعيد.[1]

يتضح من التعاريف السابقة أنّ "النزاع" أقل حدة وشمولا من "الصراع"، إذ يُشير النزاع عادة إلى خلاف قائم بين دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة، وقد ينشأ أيضا بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فيتسم بكونه تعارضا أوسع نطاقا بين الإرادات الوطنية أو القومية، أو تناقضا بين الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول، وإمكاناتها، واستراتيجياتها الحيوية.

يتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم "الصراع" أشمل من مفهوم "النزاع"، إذ ينطبق على ما أسماه إدوارد آزار بـ "النزاعات الاجتماعية المرجأة (Protected Conflicts)"، والتي تتميز بشحنها الرمزي المستمر، ما يذكّر الأطراف المتنازعة دائما بمشاعر الانقسام بين "نحن" و"هم". كما يتميز الصراع بطول مدته وامتداده عبر مجالات وميادين مختلفة، ويظل غالبا مؤجل الحل بسبب غياب العوامل الضرورية لإنهائه، ما يجعله حالة أكثر تعقيدا واستمرارية مقارنة بالنزاع.[2]

كما يمتد الصراع أحيانا بجذوره إلى الماضي، ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز، ومتجذر في إدراك الشعوب التي ترى "الآخر" الذي تتصارع معه كعدو أبدي. وهذه الخصائص تجعل مفهوم "الصراع" يختلف عن مفهوم "النزاع" من حيث العمق والشدة، إذ يعكس أبعادا أوسع وأكثر تعقيدا في طبيعة العلاقات بين الأطراف.

عليه، فيحدث النزاع أو الصراع عندما يحاول فرد أو مجموعة من الأشخاص، أو دولتان أو أكثر، اتخاذ تدابير معينة أو القيام بسلوك محدد، بحيث يؤدي هذا التصرف، نظرا للطبيعة

---

[1] السيد عليوة، **مرجع سابق**، ص406.

[2] ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص 99.

التنافسية لمصالح وأهداف الأطراف، إلى وقوع تصادم أو عدم توافق في المصالح والأهداف، ويقابله البديل التعاوني أو التصالحي، الذي يُطلق عليه عادة "تسوية النزاع"، وهو الإجراء الذي يسعى من خلاله الأطراف إلى حل الخلاف بطريقة سلمية ودون تصعيد.

- **الفرق بين النزاع والحرب (Wars)**

تمثل الحرب أعلى مستويات النزاع، حيث يتصادم الأطراف عسكريا، ويشمل مفهوم النزاع عادة التوتر والأزمة والحرب، لكن الحرب تختلف عن النزاع العادي بأنها تتضمن عنصر العنف المباشر، وبالتالي فهي نزاع مسلح بالضرورة. يعرفها برتراند راسل (Russell Bertrand) بأنها: "نزاع بين مجموعتين تسعى كل منها لإلحاق الضرر بالأخرى أو تعطيلها لتحقيق أهدافها".[1] ويعرفها مارسيل ميرل (Marcel Merle) بأنها: "موقف يتسم بالوضوح بين طرفين على الأقل، وفيه يكون النزاع مسلحا بين دولتين".[2]

يرى كارل كلاوزفيتش أنّ الحرب ليست سوى امتداد للمبارزة على نطاق أوسع، إذ تمثل ممارسة للعنف تهدف إلى فرض إرادتنا على الخصم. ومن جانبه، يعرف جونسون الحرب على أنها نزاع مسلح بين جماعات سكانية يُنظر إليها كوحدات عضوية، تشمل القبائل، والأحزاب الدينية أو السياسية، والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الدول.[3]

عليه نستنتج من كلما ما قدمناه من تأصيل مفاهيمي في المحور الأول أنّ مفهوم "النزاع" يُعدّ من أكثر المفاهيم تعقيدا وإشكالية في حقل العلاقات الدولية، إذ يظهر منذ البداية صعوبة التمييز بينه وبين مصطلحات قريبة مثل الصراع أو الأزمة أو التوتر، ويعود ذلك

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] مارسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص 498.

[3] ناصف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص 58.

لتداخل أسبابه وأبعادها/ كما أن ترجمة مصطلح "Conflict" بالإنجليزية أو "Conflit" بالفرنسية إلى العربية أثارت تحديات لغوية ودلالية أمام الباحثين، نظرا لما تحمله هذه المصطلحات من دلالات متعددة تتعلق بالصدام، والتنازع، والشقاق، والقتال. ويُستخدم مفهوم النزاع في الأدبيات السياسية والاجتماعية والنفسية بمعانٍ مختلفة، مثل تضارب المصالح، وصراع الحضارات والثقافات، والنزاعات المسلحة أو الحدودية، وغيرها.

أيضا ينشأ النزاع نتيجة اصطدام توجهات متباينة أو عدم توافق مصالح بين طرفين أو أكثر، ما يدفع الأطراف إلى رفض الوضع القائم والسعي لتغييره، ويعتمد أساسا على عملية تفاعل متبادل بين الأطراف، وهو ما يُعتبر معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات، وقد قدّم علماء الاجتماع والسياسة تعريفات عدة للنزاع تعكس هذه الطبيعة المعقدة؛ فـ "لويس كوسر" اعتبر النزاع شكلا من أشكال التنافس على القيم والسلطة والموارد النادرة، يهدف من خلاله الأطراف إلى تحييد خصومهم أو التأثير عليهم أو إلحاق الضرر بهم. أما "ميال ورامسبوثام وودرهاوسان"، فقد عرفوه على أنه سعي جماعات مختلفة لتحقيق أهداف متعارضة باستخدام وسائل سلمية أو القوة المسلحة، مميزين بين النزاع الضيق (Dispute) القابل للحل عبر التفاوض، والنزاع العميق (Deep-Seated Conflict) المرتبط بالحاجات الإنسانية الأساسية، والذي يستدعي معالجة أسبابه الجذرية.

كما يُنظر إلى النزاع على أنه نوع من المواجهة أو المسابقة يسعى خلالها كل طرف لتحقيق مكاسب أو الفوز، حيث يدرس الأطراف سلوك الخصم بوعي وذكاء للبحث عن قواعد واستراتيجيات تضمن لهم أفضل النتائج، ما يجعل فهم ديناميات النزاع وتحليل سلوك الأطراف أمرا محوريا لإدارة النزاعات وتسويتها.

من الضروري في نهاية هذا المحور التمييز بين مفهومي "النزاع" و"الصراع"، رغم تداخلهما في الاستخدامات اللغوية والأكاديمية، فالنزاع عادة ما يُشير إلى اختلاف مصالح أو أهداف بين طرفين أو أكثر، يمكن أن يكون قابلا للتسوية عبر التفاوض أو الوسائل السلمية، ويركز

على مظاهر التنازع العملية بين الأطراف. أما الصراع، فيحمل بعدا أوسع وأكثر عمقا، إذ يرتبط بالقيم الأساسية والهويات والاحتياجات الجوهرية للأطراف، وغالبا ما يكون أعمق وأكثر تعقيدا، مما يجعل تسويته صعبة وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية.

بذلك، يمثل فهم هذا التمييز أداة مهمة للطلبة والباحثين في العلاقات الدولية، حيث يمكنهم من تحليل النزاعات الدولية بدقة، والتعرف على ديناميكياتها، وتقييم الأساليب المختلفة لإدارتها وتسويتها، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستوى الدولي.

بناء على ذلك، يمثل فهم مصطلحات المقياس، الأساس لفهم وتحليل أسباب وأبعاد النزاعات الدولية، ولاستكشاف الحلول الممكنة لتفادي آثارها السلبية، بما يسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا: مفهوم إدارة النزاع الدولي والمفاهيم المشابهة له

تُعد إدارة النزاعات من أهم المفاهيم المرتبطة بدراسة العلاقات الدولية والسياسات العامة، لما لها من دور في الحفاظ على الاستقرار ومنع تصاعد النزاعات إلى صراعات مسلحة. فالنزاعات الدولية، بطبيعتها المعقدة والمتشابكة، تشمل أبعادا سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية تجعل حصرها أو تفسيرها تحديا كبيرا.

تهدف إدارة النزاع إلى ضبط هذه الظواهر، وتقليل احتمالية تحولها إلى حروب، عبر استخدام وسائل متعددة تعتمد على الحوار، التفاوض، الوساطة، وأحيانا التدخل المباشر من قبل الجهات المعنية، وإنّ فهم إدارة النزاعات لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يمتد ليشمل السياسات الداخلية والدبلوماسية، بما يعكس الأهمية البالغة لهذا المفهوم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتجنّب الكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب.

عليه، فإنّ تحديد مفهوم إدارة النزاع ليس بالأمر اليسير، نظرا لصعوبة حصر الظاهرة النزاعية وتشابك أبعادها.

يطابق مصطلح (Conflict Regulation) إلى حد كبير، ويُستخدم كمفهوم نوعي يشير إلى النهج الإيجابي في التعامل مع النزاع، من حيث التخفيف منه واحتوائه. ويرتبط مفهوم إدارة النزاع تقليديا باحتواء النزاع، وفقا لما يذهب إليه أغلب منظري إدارة النزاع الدولي، الذين يرون أنّ النزاعات العنيفة تنشأ نتيجة اختلافات متجذّرة في القيم والمصالح داخل الجماعات وبينها. ومن هذا المنظور، يعتبر هؤلاء المنظرون أنّ حل هذه النزاعات بشكل كامل قد يكون غير ممكن، وأن أفضل ما يمكن تحقيقه هو إدارتها واحتوائها؛[1] ومن أبرز التعريفات:

-لجلين سنايدر حيث يرى أنّ "إدارة النزاع تقوم على ممارسة التحكم المفصل بواسطة قادة الدول المتورطة في أزمة معينة، بهدف تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب". وبمعنى آخر، فإنّ: "كل دولة تسعى إلى إدارة الأزمة بطريقة تزيد من مكاسبها إلى أقصى حد في النتيجة النهائية، وحل القضية محل الدراسة". [2]

في السياق ذاته، يرى كل من جاكوب بركوفييش وباتريك رغان أنّ إدارة النزاع تتمثل عادة في الجهود التي تباشرها الأطراف المعنية نفسها، أو أطراف ثالثة، بهدف تقليل مستويات العداء وإرساء نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين. [3] وتعتبر إدارة النزاع ناجحة عندما تؤدي إلى حل كامل للقضايا الخلافية، بما يترتب عليه تغيّر في المواقف والسلوكيات، أو على الأقل الوصول إلى تسوية مقبولة، أو اتفاق لوقف إطلاق النار، كما هو متعارف عليه في العلاقات بين الدول.

---

[1]Hugh Miall, **conflict transformation : A Multi- Dimensiona**l, Bergh of Hand book of conflict transformation, available from:< www.berglof-center.org>

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة إدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، كتب عربية، 2006، ص 62.

[3]Jacob Bercovitch and Patrick M.Regan, "The Structure of International Conflict Management: An Anakysis of the Effects of Intractability and Mediation," **The International Journal of Peace Studies**, Vol. (04), N° (01), 1999, available from: <http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol4_1/bercovitch.html>

أمّا المفاهيم المتشابهة سنتناولها كما سيأتي:

- **مفهوم تسوية النزاع:**

يهدف الوصول إلى اتفاق بشأن النزاع بين أطرافه إلى تمكينهم من إنهاء حالة النزاع المسلح ووقف السلوك النزاعي العنيف، وقد يشير ذلك إلى نهاية النزاع من الناحية الاتفاقية، إلا أن الواقع العملي يظهر أن معظم النزاعات التي تُحل بالاتفاق تعود أحيانا إلى السطح وتندلع من جديد. [1]

- **مفهوم فض النزاع:**

يعد هذا المصطلح أكثر شموًا من مصطلح إدارة النزاع أو الوساطة، إذ يشمل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعمل على حلّها/ ويعني ذلك إنهاء حالة العنف بشكل دائم، ومنع عودة النزاع مرة أخرى، بالإضافة إلى القضاء على العداء بين الأطراف المتنازعة وإحداث تغيير في بنية النزاع نفسه. [2]

ثالثا: تصنيف النزاعات الدولية

[1] Niklas L.P. Swanström and Mikael S. Weissmann, "Conflict, Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration," Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, summer 2005, p.23.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق**، ص23.

قبل إبرام اتفاقيات لاهاي (1631–1966)، كان مصطلح "المنازعات الدولية" يُستخدم للإشارة إلى جميع أشكال الخلافات التي تنشأ بين الدول في مختلف المجالات، سواء كانت تتعلق بالسيادة، الحدود، نقل التكنولوجيا، أو غيرها من القضايا المشتركة بين الدول. ومع ذلك، جاءت اتفاقيات لاهاي لتضع إطارا أكثر تحديدا، حيث ميّزت بين المنازعات السياسية والمنازعات القانونية، وأضافت فئة ثالثة حديثة نسبيا تعرف باسم المنازعات الفنية.

كما قد أثار هذا التصنيف نقاشا واسعا بين فقهاء القانون الدولي والباحثين في العلاقات الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالمعايير التي يمكن اعتمادها للتمييز بين النزاع السياسي والنزاع القانوني، إضافة إلى ظهور نوع ثالث من النزاعات يجمع بين الطبيعة القانونية والسياسية والعلمية–التقنية، مما زاد من صعوبة تحديد الأسس المناسبة لمعالجة مثل هذه النزاعات الحديثة.

كما شكّل التمييز بين المنازعات القانونية والسياسية محور جدل كبير في الفقه الدولي، إذ واجه الباحثون صعوبة في وضع حد فاصل واضح بينهما، نظرا لتداخل العنصر السياسي في العديد من القضايا القانونية، فكل نزاع قانوني قد يتضمن جانبا سياسيا، حيث تعكس الوقائع التي يقوم عليها غالبا تضارب المصالح بين أطراف النزاع، ما يجعل الحدود بين النزاعين غير دقيقة تماما.[1]

1- النزاع القانوني:

يهدف هذا النوع من النزاعات بصفة خاصة إلى حماية المصلحة التي يكفلها القانون ومنع أي تغيير في طبيعتها القانونية/ ويستند الطرف صاحب المصلحة إلى النصوص القانونية القائمة للدفاع عن حقه، ولا يجوز تعديل هذه القواعد إلا بموافقته، يتولى القاضي الدولي في هذه الحالة تطبيق القانون للفصل في النزاع، دون أن تكون له سلطة سحب الحماية القانونية عن

[1] زهير الحسيني، "مفهوم النزاع القانوني في ظل فتوى محكمة العدل الدولية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مج (47)،1991، ص 40.

المصلحة المعنية، وقد أكدت السوابق القضائية الدولية أنّ أيّ نزاع قضائي لا يمكن تسويته إلاّ إذا كانت فيه مصلحة قانونية مشروعة وقابلة للحماية.

من هذا المنطلق، سعى فقه القانون الدولي إلى تحديد نطاق النزاعات التي يمكن عرضها أمام القضاء الدولي بغرض إيجاد حلول قانونية عادلة، وقد تناولت الاتفاقيات الدولية والأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية هذه المسألة بدقة، من خلال وضع معايير واضحة لتصنيف النزاعات وتحديد الوسائل الأنسب لتسويتها. [1]

تضمنت نصوص اتفاقيات لاهاي وعهد عصبة الأمم أمثلة واضحة لما يُعد منازعة قانونية، ومن أبرزها:

- المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية؛
- المنازعات المرتبطة بأيّ مسألة من مسائل القانون الدولي؛
- المنازعات المتعلقة بإثبات واقعة إذا ثبت أنها تشكل خرقا لالتزام دولي؛
- المنازعات المتعلقة بطبيعة مقدار التعويض الواجب عن خرق التزام دولي أو بقدرته.

نص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على نفس المنوال، في **(المادة 39)** منه على أنّه للدول الحق في إقرار ولاية إجبارية للمحكمة للنظر في المنازعات القانونية بينها، متى ما كانت هذه المنازعات تتعلق بتفسير معاهدة، أو بأي مسألة من مسائل القانون الدولي، أو بالتحقيق في واقعة قد تشكل خرقًا لالتزام دولي، أو بتحديد نوع ومقدار التعويض عن مثل ذلك الخرق. [2]

---

[1] محمد طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية: منشأة المعارف، د. س.ن، ص 751.

[2] رمضان خلف ومحمد بلال الجبوري، "دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات"، **رسالة ماجستير** في القانون العام، جامعة الموصل، العراق، كلية الحقوق، 2002، ص 23.

فسر بعض فقهاء القانون الدولي نطاق المنازعات القانونية بصورة عملية، حيث أشار الفقيه فريدريك بولوك إلى أنّ المنازعات القانونية تشمل، على سبيل المثال، منازعات الحدود، المطالبات المالية، الإخلال بالالتزامات الدولية مثل خرق العقود أو خرق الحياد، وكذلك الأخطاء أو الاعتداءات التي ترتكب ضد الأجانب أثناء الحروب الأهلية أو أعمال الشغب، ويعتمد هذا التصوّر على أنّ هذه الخلافات تقوم أساسا على قواعد قانونية معترف بها يمكن تطبيقها للفصل في النزاع.

من ثمّة، إذا لم توجد قاعدة قانونية معترف بها تفصل في موضوع النزاع، يصنّف النزاع عادة على أنّه سياسي، إذ لا يمكن حينئذ عرضه على القضاء الدولي للفصل عليه على أساس قانوني محض؛ ومن زاوية أخرى، تُنظر المنازعات السياسية على أنها قضايا تحسم بالرجوع إلى اعتبارات المصلحة والسياسة والعدل والإنصاف، بدلا من الاعتماد على قاعدة قانونية صريحة ونافذة. [1]

كما يرى أغلب فقهاء القانون الدولي أنّ الفارق الجوهري بين النزاع القانوني والنزاع السياسي يكمن في مواقف الأطراف المتنازعة، فإذا كانت الأطراف تسعى إلى نيل حقوقها القانونية استنادا إلى قواعد القانون الدولي دون المطالبة بتغيير الأوضاع القانونية القائمة، يُصنف النزاع على أنّه قانوني وينظر فيه أمام الهيئات القضائية المختصة، أمّا إذا كان الهدف تحقيق مصلحة أو مكسب سياسي يستلزم تعديل الوضع القانوني أو تجاوزه، فإن النزاع يُعد سياسيا ولا يندرج ضمن اختصاص القضاء الدولي.[2]

2- النزاع السياسي

[1] مفتاح عمر حمد درباش، "العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الخرطوم، السودان، كلية القانون كلية الدارسات العليا، 2014، ص 74.

[2] كمال حماد ، **النزاعات الدولية دراسة قانونية**، مصر: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 22.

يفهم النزاع الدولي ذو الطابع السياسي على أنه النزاع الذي يتعلق بمصالح حيوية للدول، وغالبا ما يُعتبر غير صالح لعرضه أمام محكمة العدل الدولية، نظرا لتداخل الاعتبارات السياسية فيه، مثل المصالح الوطنية والاقتصادية الإستراتيجية، ويتميز هذا النوع من النزاعات بوجود ادعاءات متناقضة بين أطرافه تدور حول مصالح غير قانونية الطابع، كما أنه يرتبط في الغالب بالقضايا الحسّاسة في العلاقات الدولية.

من أبرز الأمثلة على النزاعات السياسية: الخلاف الإيراني–البريطاني الذي اندلع إثر احتجاز خمسة عشر بحارا بريطانيا في المياه الإقليمية الإيرانية بتاريخ 23 مارس 2007، وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد اعتذار رسمي من بريطانيا في 13 أفريل 2007؛ الخلاف الأمريكي–السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة؛ النزاع القائم بين الولايات المتحدة وإيران بشأن تخصيب اليورانيوم؛ بالإضافة إلى الخلافات حول التجارب النووية ونزع السلاح، وأزمة كوبا عام 1962 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك. [1]

يبين هذا العرض أن النزاع السياسي يختلف عن النزاع القانوني بكونه لا يخضع للقضاء الدولي، إذ ينشأ عادة عن رغبة أحد الأطراف في تعديل أو تغيير وضع قائم، ويتجلى ذلك في الادعاءات المتعارضة التي لا يمكن تصنيفها على أنها قانونية. وقد تبنى الفقه الدولي اتجاهين في هذا الشأن: [2]

–**الاتجاه الأول:** يرى أنّ النزاعات السياسية لا يمكن تسويتها وفقا للقانون الدولي ولا تخضع لرقابة المحاكم، لأنها ترتبط مباشرة بمصالح الدول العليا، بينما النزاعات القانونية تتعلق بحقوق محددة يمكن الفصل فيها قضائيا دون المساس بالقانون الواجب التطبيق.

[1] عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر: دار هومة، ط 2، 2010، ص 39.

[2] **المرجع نفسه**، ص 36.

-**الاتجاه الثاني:** يعارض هذا التمييز، معتبرا أنه ليس دقيقا أو ذا أهمية عملية، لأنّ الوسائل السياسية مثل المفاوضات الدبلوماسية قد تتناول قواعد قانونية، كما أنّ المحاكم التحكيمية يمكن أن تصدر أحكاما تراعي اعتبارات سياسية إلى جانب القانونية.

3-النزاع البيئي

شهد العالم في العقود الأخيرة تقدما هائلا في المجالات الصناعية والتكنولوجية، ما أسفر عن ظهور أنماط جديدة من النزاعات الدولية ذات الطابع الفني أو البيئي. وتتميز هذه النزاعات بتعقيدها وتشعبها، إذ غالبا ما تنشأ عن مشكلات بيئية ناجمة عن التلوث أو استغلال الموارد الطبيعية المشتركة، أو الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة الأنشطة البشرية المتزايدة، وتشمل النزاعات البيئية الدولية الخلافات المتعلقة باستخدام الموارد المائية والثروات الطبيعية العابرة للحدود، والتوتر القائم بين مبدأ السيادة الوطنية للدول على مواردها ومبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى، كما ترتبط هذه النزاعات بقضايا كبرى مثل التغيّر المناخي، والاحتباس الحراري، ونزع السلاح النووي البيئي، والمسؤولية المشتركة عن حماية البيئة العالمية. [1]

هناك تصنيفات أخرى من حيث المعيار الجغرافي أو من حيث شدّة النزاع:

- النزاعات الدولية المسلحة وغير المسلحة؛
- النزاعات بين الدول والنزاعات داخل الدولة ذات البعد الدولي؛
- النزاعات الإقليمية والعالمية؛
- النزاعات اللامتماثلة وحروب الجيل الجديد.

ارتأينا ترك تفصيلها في حصص الأعمال الموجهة.

[1] حاجة وافي، "الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، **رسالة الدكتوراه علوم**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019، ص 279.

رابعا: مستويات تحليل النزاعات الدولية

يمثل مفهوم "مستويات التحليل" أحد أهم الأدوات المنهجية لفهم النزاعات الدولية وتفسيرها، إذ يُمكّن من تحديد موقع الفاعل الرئيس في النزاع والعوامل المؤثرة في سلوكه، سواء كانت هذه العوامل "فردية، وطنية، أو نظامية "؛ وقد ساعد هذا المنهج في تجاوز النظرة التبسيطية للعلاقات الدولية من خلال تحليل النزاعات عبر مستويات متعددة مترابطة.

1- المستوى الفردي

يركز هذا المستوى على القيادة السياسية باعتبارها عاملا محوريا في صنع القرار الذي قد يؤدي إلى النزاع أو يجنّبه، فوفقا لهذا المنظور، تؤثر شخصية القائد، وسماته النفسية، وتجربته التاريخية بشكل مباشر على تفسيره للأحداث واتخاذه للقرارات.

فعلى سبيل المثال، في الأزمات الدولية الكبرى، غالبا ما ترتبط القرارات الحاسمة بالتصورات الشخصية والضغوط النفسية التي يواجهها القادة؛ ويشير روبرت جيرفيس (Robert Jervis) إلى أنّ سوء الإدراك وسوء تفسير نوايا الآخرين يمكن أن يؤدي إلى اندلاع نزاعات خطيرة، حتى بين الأطراف التي لا ترغب فعليا في الحرب. [1]

2-المستوى الوطني (الدولة كوحدة تحليل)

ينظر هذا المستوى إلى الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ويهتم بتحليل البنية الداخلية للنظام السياسي، وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، وضغوط الرأي العام، والمصالح الوطنية التي تحدد توجهات السياسة الخارجية.

---

[1] Robert Jervis, **Perception and Misperception in International Politics**, Princeton: Princeton University Press, 1976, pp. 130–137.

قد تنشأ النزاعات نتيجة تفاعل العوامل الداخلية، مثل سعي الحكومات إلى صرف الانتباه عن الأزمات الداخلية عبر افتعال نزاعات خارجية، أو نتيجة لطبيعة النظام السياسي ذاته، سواء كان ديمقراطيا أو استبداديا، ويشير كينيث والتز (Kenneth Waltz) إلى أنّ هذا المستوى يوضّح كيف تؤثر طبيعة الدولة على سلوكها الخارجي، إلا أنّه لا يكفي وحده لتفسير جميع النزاعات الدولية، إذ تتطلب دراسة أبعاد إضافية على المستوى الفردي والنظامي.[1]

3-المستوى الدولي أو النظامي

يعد هذا المستوى من أكثر المستويات شمولية في تحليل النزاعات الدولية، إذ يُنظر إلى النزاعات على أنها نتاج بنية النظام الدولي نفسه، وليس فقط نتيجة خصائص الدول المنفردة. وفق هذا التصور، يؤدي غياب سلطة مركزية فوق الدول إلى حالة تُعرف بـ "الفوضى الدولية"، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أمنها الذاتي، مما يولد ديناميكية من الشك والتهديد المتبادل بين الدول، وهذا ما عرّف عند جون هيرز (John Herz) بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني.

كما يرى هانس مورغنثاو (Hans Morgenthau) أنّ النظام الدولي تحكمه قواعد القوة والمصلحة، وأنّ الصراع بين الدول يمثل نتيجة طبيعية لتنافسها على النفوذ والمكانة الدولية. وبالتالي، يوفر هذا المستوى إطارا لفهم النزاعات على نطاق واسع، مع التركيز على العلاقات بين الدول والقوى الكبرى والهياكل الدولية التي تؤثر على سلوك الفواعل الدولية. [2]

كما يشير كينيث والتز (Kenneth Waltz) إلى أنّ توزيع القوة بين الدول (أي عدد الأقطاب المهيمنة في النظام الدولي) يحدد طبيعة واستقرار هذا النظام، حيث تؤثر توازنات

---

[1] Kenneth N. Waltz, **Man, the State, and War: A Theoretical Analysis**, New York: Columbia University Press, 1959, pp. 80–84

[2] Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York: Alfred A. Knopf, 1948, pp. 29–35.

القوة على احتمالات النزاع أو التعاون بين الدول، وتحدد مدى مرونة النظام الدولي في إدارة الصراعات والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. [1]

4-المستوى فوق الدولي (العالمي)

في الدراسات الحديثة، يُضاف مستوى رابع للتحليل يُعرف بـ "**المستوى فوق الدولي أو العالمي**"، ويركز على العوامل العابرة للدول، مثل: المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية وكذلك الرأي العام العالمي.

حيث تسود في هذا العالم المعولم نزاعات أكثر تعقيدا، حيث تتداخل الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والبيئية، مما يجعل تسويتها تتطلب تعاونا متعدد الأطراف، ويشير جوزيف ناي (Joseph Nye) إلى أنّ القوة في هذا الإطار لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت تشمل أيضا القوة الناعمة، التي تُمارس عبر التأثير الثقافي والمؤسسي على الفواعل الدولية. [2]

يُظهر تحليل النزاعات الدولية عبر المستويات المختلفة أنّ هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها من منظور واحد فقط، بل تتطلب رؤية تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الفردية والداخلية والدولية والفوق دولية؛ فالفهم الدقيق للديناميات التي تتحكم بالنزاع يستلزم دراسة إدراك القادة، وطبيعة الدولة وبنيتها الداخلية، وكذلك هيكل النظام الدولي والعوامل العابرة للدول.

إذن، من خلال هذا المنظور المتكامل، يمكن للباحثين والممارسين اقتراح آليات فعّالة للوقاية من النزاعات وتسويتها، بما يتيح الحد من التوترات الدولية وتعزيز الاستقرار والأمن العالمي.

---

[1] Kenneth N. Waltz, Man, **Op.cit;** p.118

[2] Joseph S. Nye Jr., **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, New York: Public Affairs, 2004, pp.5–9.

المحور الثاني: النظريات الإستراتيجية المفسرة للنزاعات الدولية

تعد النزاعات الدولية من أبرز الظواهر التي تواجه المجتمع الدولي، لما لها من تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين واستقرار العلاقات بين الدول، وقد سعى الباحثون إلى تفسير هذه النزاعات وفهم أسبابها العميقة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، عسكرية أو بيئية، من خلال تطوير نظريات إستراتيجية تسلط الضوء على الديناميات الداخلية للنزاع وآليات تطوره.

تلعب هذه النظريات دورا مهما في تحليل النزاعات الدولية، إذ تساعد على التعرف على العوامل المسببة للصراع، وتقديم مقترحات لإدارته أو حلّه بطرق سلمية، ومن أبرز هذه النظريات تلك التي تركز على صراع المصالح بين الدول، وتوازن القوى في النظام الدولي، وأهمية التعاون المؤسساتي، وكذلك النظريات التي تعتمد على النماذج الرياضية والإستراتيجية لتحليل القرارات الدولية، مثل نظرية اللعبة.

عليه، يهدف هذا التمهيد إلى تقديم رؤية شاملة للنظريات الإستراتيجية المفسرة للنزاعات الدولية، مع توضيح كيفية تفسيرها لأسباب النزاع، والآليات التي تقترحها لإدارته أو تسويته، بما يسهم في تعزيز الفهم العلمي للظاهرة النزاعية على المستوى الدولي، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المحور.

أولا: النظريات الجزئية المفسرة للنزاعات الدولية

تركز النظريات الجزئية في تفسير الظاهرة النزاعية ضمن العلاقات الدولية على المتغيرات الجزئية، المستمدة أساسا من الفرد كوحدة تحليل أساسية؛ ومن هذا المنطلق، تنتمي معظم هذه النظريات إلى إطار يولي أهمية للعوامل النفسية والاجتماعية مثل الإحباط، الحرمان، والندرة، باعتبارها عناصر رئيسية قد تؤدي إلى نشوء النزاعات وتصاعدها بين الأفراد والمجموعات، والتي بدورها تنعكس على مستوى العلاقات بين الدول.

1 – نظرية الندرة والاحتياجات:

وفقًا لـ جون بورتن، يمتلك الأفراد مجموعة من الاحتياجات الأساسية، وعندما تغيب هذه الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، ويصبح الفرد مدفوعا إما للسعي إلى تحقيق تلك الاحتياجات بنفسه أو لتغيير النظام القائم. وعلى المستوى الدولي، تنطبق نفس الفكرة على الدول، حيث تمتلك احتياجات أساسية مثل الأمن والاستقرار، فإذا لم يوفر النظام الدولي القائم هذه الاحتياجات الأساسية، تسعى الدول إلى تحقيقها بطرق قد تكون فوضوية، مما يزيد من احتمالية نشوء النزاعات الدولية.

2–نظرية إحباط العدوان:

حسب نظرية الإحباط إلى أنّ الدافع وراء النزاع الدولي ينشأ من الشعور بالإحباط النفسي، الذي يبلغ ذروته في أوقات الأزمات، وخصوصا عندما تتعرض الخطط القومية للدولة للفشل، ويؤكد أنصار هذه النظرية أن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بشكل معقول تكون أقل استعدادا نفسيا للصراع والحرب مقارنة بالدول التي يسيطر على شعوبها شعور بعدم الرضا أو الضيق.

ويرى جون دولر (John Doller) أنّ الإنسان هو السبب في النزاع بسبب الطبيعة العدوانية للفرد وميله للصراع، وبالنسبة لعلماء النفس، فإنّ الفرد يُعد الوحدة الأساسية المولدة للنزاعات بين الجماعات أو الدول، باعتبار أنّ سلوكيات الجماعات تتبع في الأساس من سلوكيات الأفراد؛ ومن منظور دولر، يحدث العدوان نتيجة الإحباط؛ فاضطراب السلوك الذي يُلاحظ عند الأشخاص يعكس وجود رغبات ووجود عوائق تحول دون تحقيقها، مما يولّد النزاع على المستوى الفردي والجماعي والدولي.

من هذا المنطلق، وضع "**دولر**" فرضية مفادها أنّ: " الإحباط هو اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى الفرد إلى تحقيقه."[1]

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 207.

ثانيا: النظريات الكلية المفسرة للنزاعات الدولية

إنّ تناول ظاهرة النزاع الدولي، بوصفها من أكثر الظواهر تعقيدا وتشابكا في حقل العلاقات الدولية، يفرض على الباحث تجاوز المقاربات الأحادية، والسعي إلى الإحاطة بمختلف الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسيرها، وذلك قصد بناء رؤية تحليلية شاملة تبرز أبعادها السياسية والأمنية والبنيوية، فالنزاع الدولي لا يُعدّ حدثا عارضا أو ظرفيا، بل هو نتاج تفاعل مركّب بين مصالح الدول، وبنية النظام الدولي، وطبيعة توزيع القوة داخله.

1. **تفسير الواقعية لنزاعات الدولية:**

انطلاقًا من التصور الذي قدمناه في التمهيد، فإنّه تركز جملة معتبرة من التفسيرات النظرية على الدولة والنظام الدولي باعتبارهما وحدتين أساسيتين في تحليل النزاع الدولي، وهو ما يتجلى بوضوح في أطروحات المدرسة الواقعية بمختلف تفرعاتها؛ إذ ترى الواقعية الكلاسيكية، كما صاغها هانس مورغنثاو،[1] أن النزاع ينبع أساسا من السعي الدائم للدول إلى تحقيق المصلحة القومية المحددة في القوة، في ظل غياب سلطة عليا قادرة على ضبط سلوكها، الأمر الذي يجعل النزاع سمة ملازمة للنظام الدولي. وتدعم الواقعية البنيوية، ممثلة في كينيث والتز، هذا الطرح من خلال إرجاع النزاعات الدولية إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وبنية توزيع القدرات بين الدول، وليس فقط إلى نواياها أو خصائصها الداخلية.[2]

لقد برزت هذه المقاربة بوضوح في الحرب الباردة، حيث مثّل النظام الدولي ثنائي القطبية إطارا بنيويا مولّدا للنزاعات غير المباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما في أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، التي عكست منطق توازن القوة وردع الخصم في سياق

[1] Hans J. Morgenthau, **Op.cit.**, pp. 4–15.

[2] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, Reading, MA: Addison-Wesley, 1979, pp. 88–99.

نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب الثقة.[1] كما يمكن الاستدلال بالنزاع الروسي–الأوكراني منذ 2014، والذي أعيد تأجيجه سنة 2022، باعتباره تجسيدا معاصرا لمنطق الأمن والصراع على مناطق النفوذ في نظام دولي يشهد تحولات في موازين القوة.[2]

عليه، فإنّ الاقتصار على الدولة والنظام الدولي كوحدتي تحليل يظل ضروريا لفهم جانب مهم من النزاع الدولي، لكنه يظل غير كاف ما لم يُدعَّم بمقاربات تكميلية تسمح باستيعاب التعقيد الحقيقي لهذه الظاهرة في واقع دولي متغير.

إذن، ترتكز **المدرسة الواقعية** في تحليلها للعلاقات الدولية على مسلّمة مركزية مفادها أنّ البيئة الدولية تتسم بطابع صراعي دائم، وأنّ النزاع والحرب يشكّلان الإطار الحاكم لتفاعلات الدول في ظل نظام دولي يفتقر إلى سلطة عليا قادرة على فرض الانضباط؛ ووفق هذا المنظور، فإنّ الدول تُعدّ الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وتتحرك انطلاقا من مجموعة من المصالح القومية الحيوية التي تحدد سلوكها الخارجي وتوجّه خياراتها الإستراتيجية.

كما تُجمع الواقعية على أنّ هذه المصالح يمكن اختزالها في **ثلاث مصالح رئيسية مترابطة**، تتمثل **الأولى** في "**مصلحة البقاء**"، وهي المصلحة الجوهرية التي تسعى من خلالها الدولة إلى الحفاظ على وجودها المادي والسيادي داخل النظام الدولي، إذ يُنظر إلى التهديد الوجودي بوصفه الدافع الأول للنزاعات الدولية؛ أما **المصلحة الثانية** فتتمثل في "**تعظيم القوة العسكرية**"، باعتبارها الأداة الأساسية التي تضمن للدولة القدرة على الدفاع عن نفسها وردع الخصوم المحتملين، خصوصا في بيئة دولية يغيب عنها منطق الثقة؛ في حين تتجسد **المصلحة الثالثة** في "**تعظيم القوة السياسية**"، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة الاقتصادية

---

[1] John Lewis Gaddis, **The Cold War: A New History**, New York: Penguin Press, 2005, pp.70–85.

[2] Richard Sakwa, **Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order**, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, pp. 112–130.

والتجارية للدولة، باعتبار أنّ الاقتصاد يشكّل القاعدة المادية التي تستند إليها القوة العسكرية وتضمن استدامتها.[1]

وانطلاقا من هذا التصور، أولت الواقعية الكلاسيكية أهمية خاصة لمفهوم المصلحة القومية، الذي اعتبره مورغنثاو أداة تحليل مركزية لفهم السلوك الدولي والتنبؤ به، لاسيما في ظل تركيز هذه المدرسة على قضايا الحرب والأمن الوطني؛ فالمصلحة، وفق المنظور الواقعي، تُحدَّد أساسا في ضوء القوة، وتشكّل المعيار الذي يمكن من خلاله تفسير القرارات الخارجية للدول بعيدا عن الاعتبارات الأخلاقية أو القيمية المجردة.

إلى جانب ذلك، يُعدّ مفهوم "توازن القوى" من أهم إسهامات مورغنثاو النظرية، حيث ينظر إليه باعتباره "الآلية الأكثر نجاعة للحفاظ على السلم الدولي" داخل نظام دولي يتسم بالفوضى. فحسب مورغنثاو، يساهم توازن القوى في الحد من النزعات التوسعية للدول عبر خلق حالة من الردع المتبادل، ويحول دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة على النظام الدولي؛ ومن هذا المنطلق، يدعو مورغنثاو الدول المتنافسة إلى الالتزام بنظام توازن القوى بوصفه إطارًا مشتركا ينظم سلوكها، ويضبط الرغبة غير المحدودة في تعظيم القوة، بما يقلل من احتمالات اندلاع النزاعات الشاملة. [2]

حيث انعكس هذا التصور عمليا في النظام الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، حيث أسهم توازن القوى بين القوى الكبرى في تجنّب حرب شاملة لفترات طويلة نسبيا، كما تجسد منطق توازن القوى خلال الحرب الباردة، إذ أدى التوازن النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى ردع متبادل حال دون اندلاع حرب مباشرة، رغم استمرار النزاعات غير المباشرة.

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 24-26.

[2] Hans J. Morgenthau, **Op.cit.**, pp. 29–48.

غير أنّ التجربة التاريخية أظهرت في المقابل محدودية هذا المفهوم، إذ لم يمنع اختلال توازن القوى في أوروبا في ثلاثينيات القرن العشرين من صعود ألمانيا النازية واندلاع الحرب العالمية الثانية، ما يبرز الطابع النسبي لفعالية توازن القوى كآلية للسلام.

عليه، ورغم القيمة التحليلية لمفاهيم المصلحة وتوازن القوى في تفسير السلوك الدولي، فإنّ اعتماد الواقعية الكلاسيكية عليها بشكل شبه حصري يجعلها عاجزة أحيانا عن استيعاب التحولات المعاصرة في طبيعة النزاع الدولي، خاصة تلك المرتبطة بدور المؤسسات الدولية والعوامل غير المادية، وهو ما يستدعي توظيف هذه المفاهيم ضمن إطار تحليلي أكثر تكاملا.

أيضا يعتقد **ريمون آرون** (Raymond Aron) أنّ السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أنّ النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأنّ كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة.[1]

ترى الواقعية من خلال هذا التصوّر، أنّ توزيع القوة داخل النظام الدولي يُعدّ من أبرز العوامل المولّدة للنزاع الدولي، إذ يؤدي اختلال موازين القوة إلى إثارة المخاوف الأمنية لدى الدول، ويدفعها إلى تبني سياسات توسعية أو دفاعية قد تفضي إلى الصراع. وتُقسَّم القوة في هذا الإطار إلى ثلاثة أشكال رئيسية: **القوة العسكرية** و**القوة الاقتصادية والتجارية** و**القوة السياسية** التي تمثل محصلة تفاعل القوتين العسكرية والاقتصادية، وتعكس قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى.

تجسّد هذا المنطق الواقعي بوضوح في الحرب العالمية الثانية، حيث أدّى سعي ألمانيا النازية إلى تعظيم قوتها العسكرية وتغيير ميزان القوى الأوروبي إلى اندلاع نزاع دولي واسع النطاق، فرضته اعتبارات البقاء والمصلحة القومية كما تراها الواقعية، كما يظهر هذا التصور في الحرب الباردة، إذ شكّل توازن القوة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آلية

[1] Raymond Aron, **paix et guerre entre les nations,** Paris: calmande édition, 1962, p.359.

ردع حالت دون اندلاع حرب مباشرة، لكنها في الوقت ذاته غذّت نزاعات إقليمية بالوكالة في مناطق متعددة من العالم، وفي السياق المعاصر، يعكس النزاع في بحر الصين الجنوبي منطق تعظيم القوة العسكرية والاقتصادية من قبل الصين، في إطار سعيها إلى تعزيز موقعها السياسي داخل النظام الدولي.[1]

غير أنّ هذا الطرح الواقعي، على الرغم من أهميته التفسيرية، تعرّض إلى **انتقادات أكاديمية معتبرة**، لكونه يختزل دوافع النزاع الدولي في الاعتبارات المادية للقوة والمصلحة، متجاهلا في كثير من الأحيان دور العوامل القيمية والهوياتية والمؤسسات الدولية، كما أنّ التركيز المفرط على الدولة كوحدة تحليل وحيدة يقلّل من أهمية الفواعل من غير الدول، التي بات لها تأثير متزايد في النزاعات المعاصرة، وهو ما يحدّ من القدرة التفسيرية للواقعية في فهم بعض أنماط النزاع الراهنة.[2]

غير أنّ التركيز المفرط على الدولة والنظام الدولي كوحدتين حصريتين للتحليل لا يخلو من قصور منهجي، إذ يُغفل في كثير من الأحيان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والهوياتية للنزاع؛ فالنقد الموجّه للواقعية، خاصة من قبل أنصار المقاربات النقدية والبنائية، يشير إلى أنّ النزاعات لا يمكن فهمها فقط من خلال بنية النظام الدولي، بل ينبغي أيضا تحليل تصورات

---

[1] Richard Sakwa, **Op.cit.**, pp 112-130.

[2] للمزيد راجع،

-Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York: Alfred A. Knopf, 1978;

-Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, Reading, MA: Addison-Wesley, 1979;

-John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, New York: W. W. Norton & Company, 2001;

-Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers**, New York: Random House, 1987;

-Barry Buzan, **People, States and Fear**, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.

الفاعلين، وهوياتهم، وطبيعة تفاعلاتهم الاجتماعية[1]، وهو ما يفسّر عجز المقاربة الواقعية أحيانا عن تقديم تفسير شامل للنزاعات ذات الطابع الداخلي ذي الامتدادات الدولية، كما هو الحال في النزاع السوري، حيث تتداخل العوامل البنيوية مع الانقسامات المجتمعية والتدخلات الخارجية.

عليه، فإنّ المدرسة الواقعية الكلاسيكية تظل إطارا نظريا أساسيا لفهم النزاع الدولي، لاسيما في ما يتعلق بعوامل القوة والبقاء، غير أنّ فعاليتها التحليلية تظل مشروطة بتكاملها مع مقاربات أخرى أكثر انفتاحا على الأبعاد غير المادية للنزاع.

على النقيض من الواقعية الكلاسيكية التي تُرجع جذور الصراع الدولي أساسا إلى الطبيعة البشرية والسعي الفردي إلى القوة، تربط **الواقعية الجديدة** نشوء النزاعات **بطبيعة بنية النظام الدولي ذاتها**، وبخاصة بطابعها الفوضوي الذي يحول دون قيام علاقات تعاونية مستقرة بين الدول. ويُعدّ كينيث والتز أبرز منظّري هذا الاتجاه، حيث سعى من خلال عمله المرجعي "نظرية السياسة الدولية" إلى تجاوز الانتقادات الموجّهة إلى أطروحات هانس مورغنثاو، وذلك عبر نقل مركز التحليل من خصائص الدول وسلوك قادتها إلى مستوى النسق الدولي بوصفه الإطار الحاسم لفهم السلوك الدولي. [2]

اقترح والتز في هذا السياق، ما يُعرف بنظرية (المنظومة الدولية)، التي تؤكد أنّ النظام الدولي، ببنيته وتوزيع قدراته، يفرض قيودا واضحة على سلوك الدول، ويحدّد أنماط تفاعلها بغضّ النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية أو الثقافية؛ ووفق هذا المنظور، تُعدّ العوامل الداخلية، مثل الدين أو طبيعة النظام السياسي أو حتى الاقتصاد، عناصر ثانوية في تفسير النزاع الدولي، مقارنة بالتأثير الحاسم لبنية النظام الدولي وطبيعة توزيع القوة داخله. [3]

---

[1]Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999, pp. 20–30.

[2] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics, Op.cit.**, pp. 18–40.

[3] Ibid., pp. 64–72.

كما ركّزت الواقعية الجديدة في تحليلها لظاهرة النزاع الدولي على العلاقة السببية بين الفوضى الدولية وغياب الأمن، حيث ترى أنّ افتقار النظام الدولي إلى سلطة مركزية قادرة على حماية الدول يدفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على ذاتها في ضمان بقائها، وهو ما يُعرف بمبدأ "الاعتماد على الذات" (Self-help). وفي ظل هذا الوضع، تسعى الدول إلى تحقيق نوع من "توازن القوى" من خلال تعزيز قدراتها العسكرية أو إقامة تحالفات، بما يفضي إلى حالة من التعادل النسبي تقلل من احتمالات اندلاع حرب شاملة، دون أن تقضي عليها نهائيًا. [1]

قد تجسّد هذا المنطق البنيوي بوضوح خلال "الحرب الباردة"، حيث فرض النظام الدولي ثنائي القطبية أنماطا متشابهة من السلوك على كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، رغم الاختلاف الجذري في أنظمتهما السياسية والأيديولوجية، كما يظهر أثر بنية النظام الدولي في "النظام الدولي الراهن"، حيث أدت التحولات نحو تعددية قطبية نسبية إلى تصاعد أنماط جديدة من التنافس والصراع، كما هو الحال في التوترات بين القوى الكبرى في أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا-المحيط الهادئ. [2]

تنطلق الواقعية الجديدة من افتراض مفاده أنّ الدولة فاعل عقلاني يسعى إلى تعظيم أمنه في المقام الأول، وأنّ مجموع تفاعلات الدول، بناء على مصالحها وأنشطتها، هو الذي يُسهم في تشكيل سمات النظام الدولي، غير أنّ الواقعيين الجدد يولون اهتماما خاصا بـ النتائج والآثار التي تُحدثها بنية الأنساق الدولية على الدول المكوّنة لها، أكثر من اهتمامهم بالنيات الفردية لهذه الدول، فالتنافس داخل النسق الدولي يؤدي، بحسب والتز، إلى إقصاء الدول غير القادرة على التكيّف مع متطلبات البقاء، في حين يُسهم النسق ذاته في "تنشئة" الدول اجتماعيا عبر دفعها إلى تبني أنماط سلوكية محددة تتلاءم مع منطق الفوضى وتوازن القوى. [3]

---

[1] Ibid., pp. 102-128.

[2] Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Cambridge: Cambridge University Press, 2003, pp. 45-60.

[3] Kenneth N. Waltz, **Man, the State, and War**, **Op.cit.**, pp.159-170.

من هذا المنظور، يبدو أنّ والتز يجمع بين الطرح البنيوي الذي يؤكد تأثير "البنية" في توجيه سلوك "الفاعلين"، وبين الرؤية الفردية التي تعترف في الوقت ذاته بدور الدول في إعادة إنتاج هذه البنية من خلال تفاعلاتها المستمرة؛ **غير أنّ هذا التوفيق لم يسلم من النقد**، إذ يرى بعض الباحثين أنّ الواقعية الجديدة، رغم قوتها التفسيرية، تبالغ في التقليل من شأن العوامل الداخلية والهوياتية، وتعجز عن تفسير التحولات السريعة في أنماط النزاع الدولي التي لا يمكن ردّها فقط إلى بنية النظام الدولي.

2. التفسير الجيوبولتيكي للنزاعات الدولية:

شهدت الدراسات الجيوبوليتيكية تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، حيث برز هذا الحقل المعرفي بوصفه أحد أهم المداخل التفسيرية لفهم سلوك الدول ونشوء النزاعات الدولية، وقد كان لهذا التطور حضور خاص في ألمانيا، على يد كلٍّ من فريدريك راتزل وكارل هوشهوفر، وفي الدول الأنجلوساكسونية من خلال أعمال هالفورد ماكيندر وألفريد ماهان ونيكولاس سبيكمان؛ وقد انصبّت تحليلات هؤلاء المفكرين على إبراز العلاقة الوثيقة بين قوة الدولة والجغرافيا، حيث اعتُبرت الخصائص الجغرافية – من موقع وحدود ومساحة وموارد – عاملا حاسما في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي وأنماط تفاعلها مع الدول الأخرى.[1]

ينطلق هذا الاتجاه من فرضية أساسية مفادها أنّ الحدود السياسية ليست ثابتة أو نهائية، بل تُعدّ مناطق مائعة وقابلة للتغير تبعا لاختلال موازين القوة؛ ووفق هذا المنظور، كثيرا ما تشكّل الحدود مصدرا مباشرا للنزاعات الدولية، إذ يُنظر إلى المساحة الإقليمية بوصفها أحد محددات القوة، الأمر الذي يدفع الدول، ولاسيما الدول القومية، إلى السعي الدائم نحو توسيع

[1] Halford J. Mackinder, “The Geographical Pivot of History,” **The Geographical Journal**, N° (04), pp.421–437.

مجالها الجغرافي؛ وتغدو الحدود، في هذا السياق، مناطق تماس وصراع مستمر، تتغير تبعا لصعود قوة دولة أو تراجع أخرى.

ويُعدّ فريدريك راتزل من أبرز من نظّر لهذا الطرح، إذ تعامل مع الدولة باعتبارها كيانا جغرافيا حيّا يخضع لقوانين النمو والتوسع، وشبّهها بالكائن العضوي الذي تتوقف قدرته على البقاء والتطور على حجم الحيّز المكاني الذي يتحرك داخله. وانطلاقا من ذلك، أكد راتزل أنّ الحدود ليست سوى تعبير مؤقت عن ميزان القوة، وأنّها مدعوة بطبيعتها إلى التغير لصالح الدولة الأكثر قدرة على التوسع، وهو ما شكّل الأساس النظري لفكرة الحدود المائعة القابلة للزحزحة/ أو التغيير. [1]

بناء على هذا التصور، يمكن للجغرافيا أن تتحول إلى وسيط مباشر للنزاع، خاصة بين الدول المتجاورة، كما قد تتداخل مع العامل الديمغرافي في تفسير بعض الصراعات الدولية، فضغط السكان على المجال الإقليمي، أو وجود امتدادات قومية خارج الحدود السياسية للدولة، تعيش تحت سيادة دولة أخرى، قد يشكّل منطلقا لمواقف عدائية بين الدول. وغالبا ما تتذرع الدول في هذه الحالة بحماية الأقليات القومية أو استعادة "المجال الحيوي" لتبرير مساعيها لضم أقاليم مجاورة، كما هو الحال في النزاعات المرتبطة بمناطق ذات امتدادات إثنية مشتركة. [2]

لقد أكدت التجربة التاريخية أنّ الأهمية الجيوبوليتيكية لبعض المناطق ترفع من احتمالات نشوب النزاعات حولها، وذلك لعدة اعتبارات؛ فقد تكتسب بعض الأقاليم أهمية إستراتيجية تمنح من يسيطر عليها أفضلية عسكرية واضحة، كما هو الحال في السيطرة على الممرات البحرية والمضائق الدولية، وقد تكون هذه المناطق ذات قيمة اقتصادية عالية لاحتوائها على موارد طبيعية أو معدنية، ما يجعلها محط تنافس بين الدول، كما قد تكتسب بعض الأقاليم أهمية

[1] Friedrich Ratzel, **Political Geography**, London: Macmillan, 1897, pp. 52–68.

[2] Karl Haushofer, **Geopolitics of the Pacific Ocean**, New York: Alfred A. Knopf, 1938, pp. 11–25.

رمزية أو دينية، تدفع الدول أو الجماعات إلى الدفاع عنها أو السعي للسيطرة عليها، وإلى جانب ذلك، قد تستند النزاعات الإقليمية إلى مبررات تاريخية أو قانونية تتعلق بترسيم الحدود أو الإرث الاستعماري.[1]

تبرز أهمية هذا المدخل الجيوبوليتيكي في دراسة النزاع الدولي من خلال تسليطه الضوء على "الدور المحوري للعامل الجغرافي" في توجيه سلوك الدول وإثارة الصراعات بينها، لاسيما عندما تتقاطع الأهمية الجغرافية مع المصالح الاقتصادية أو الأمنية لأكثر من طرف، كما يبرز في هذا السياق دور العامل الإثني، الذي كثيرا ما يُستَخدم ذريعة لتدخل القوى الدولية في مناطق تراها ذات أهمية جيواستراتيجية. ومن ثمّة، لا يظهر العامل الجغرافي بوصفه سببا وحيدا للنزاع، بل كعامل مُضاعِف يزيد من احتمالات اندلاع الصراعات حين يتداخل مع مصادر صراعية أخرى، مثل التباينات الأيديولوجية أو اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية.[2]

يتجلّى الطرح الجيوبوليتيكي بوضوح في عدد من النزاعات الدولية المعاصرة أيضا، في تلك التي تؤكد مركزية العامل الجغرافي في تفسير الصراع، ومن أبرزها "نزاع بحر الصين الجنوبي" و"القضية الفلسطينية"، حيث تتقاطع الجغرافيا مع الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية والهوياتية.

ففي "بحر الصين الجنوبي"، تبرز الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة باعتبارها أحد أهم الممرات البحرية العالمية، إذ تمر عبره نسبة معتبرة من التجارة الدولية، فضلا عن احتوائه على موارد طبيعية محتملة من النفط والغاز، ما جعله مجالا حيويا للتنافس بين عدد من الدول، وعلى رأسها الصين، في مواجهة كل من فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي، وتنسجم السياسات الصينية في هذه المنطقة مع الطرح الجيوبوليتيكي القائل بارتباط القوة بالسيطرة المكانية، حيث

---

[1] Nicholas J. Spykman, **The Geography of the Peace**, New York: Harcourt, Brace and Company, 1944, pp. 41–55.

[2] Alfred T. Mahan, **The Influence of Sea Power upon History 1660–1783**, Boston: Little, Brown and Company, 1890, pp. 25–40.

تسعى الصين إلى توسيع نطاق نفوذها البحري من خلال إعادة رسم الحدود البحرية، وبناء جزر اصطناعية ذات استخدامات عسكرية، بما يعكس تصورا عمليا لفكرة "الحدود المائعة القابلة للتغيير لصالح الدولة الأقوى"،[1] إذ يمنح التحكم في هذه المساحات البحرية الصين ميزة إستراتيجية واضحة، سواء من حيث تأمين خطوط الإمداد أو تعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يؤكد الطرح القائل بأن الجغرافيا تشكل وسيطا مباشرا للنزاع الدولي.

أمّا في "القضية الفلسطينية"، فيبرز العامل الجغرافي بوصفه أحد أكثر العوامل مركزية في تفسير استمرارية النزاع؛ فالأرض، والحدود، والسيطرة على المجال، تشكّل جوهر الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، حيث ترتبط القوة السياسية والعسكرية بالتحكم في الحيّز المكاني. ويتجلى ذلك في سياسات التوسع الاستيطاني، وإعادة تشكيل الواقع الجغرافي في الضفة الغربية والقدس، بما يعكس منطقا جيوبوليتيكيا يقوم على تغيير الوقائع المكانية لخدمة ميزان القوة،[2] كما تمثل القدس مثالا صارخا على تداخل الأبعاد الجغرافية مع الرمزية الدينية والتاريخية، وهو ما يزيد من تعقيد النزاع ويضفي عليه طابعا وجوديا لكلا الطرفين.

علاوة على ذلك، يرتبط النزاع الفلسطيني–الصهيوني بالعامل الديمغرافي، حيث يشكّل توزيع السكان والامتدادات القومية خارج الحدود المعترف بها دوليا عنصرا أساسيا في تأجيج الصراع، الأمر الذي يتقاطع مع الطرح الراتزلي القائم على العلاقة بين المجال الحيوي والقدرة على البقاء، وقد استُخدم هذا العامل، في كثير من الأحيان، ذريعة لتبرير سياسات الضم أو

[1] M. Taylor Fravel, **Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes**, Princeton: Princeton University Press, 2008, pp. 271–295.

[2] Ian Lustick, **Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank–Gaza, Ithaca,** Cornell University Press, 1993, pp. 285–305.

فرض السيطرة على مناطق ذات كثافة سكانية معينة، بما يعزز الفكرة الجيوبوليتيكية القائلة بأنّ الجغرافيا ليست معطى ثابتا، بل مجالا للصراع وإعادة التشكيل. [1]

من خلال هذين المثالين، يتضح أنّ المدخل الجيوبوليتيكي لا يزال يحتفظ بقدرته التفسيرية في فهم النزاعات الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بالمناطق ذات الأهمية الإستراتيجية أو الرمزية، غير أنّ هذه القدرة تظل نسبية، إذ لا يمكن تفسير نزاع بحر الصين الجنوبي أو القضية الفلسطينية اعتمادا على العامل الجغرافي وحده، بل ينبغي إدماجه ضمن مقاربة أوسع تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والإيديولوجية. عليه، يظهر العامل الجغرافي بوصفه عاملا مضاعِفا للنزاع، يزيد من حدّته واستمراريته عندما يتداخل مع مصادر صراعية أخرى داخل النظام الدولي.

3. التفسير البنائي للنزاعات الدولية:

من منظور البنائية تتمثل الإشكالية المركزية في عالم ما بعد الحرب الباردة في كيفية إدراك الفواعل الدولية لهوياتها ومصالحها، وليس فقط في توزيع القوة أو طبيعة بنية النظام الدولي، ورغم أنّ التحليل البنائي لا ينفي أهمية متغير القوة، إلا أنّه ينطلق أساسا من دراسة نشأة الأفكار والهويات والمعايير، والكيفية التي تتفاعل بها هذه العناصر اجتماعيا لتشكّل الإطار الذي من خلاله تفسّر الدول المواقف الدولية وتحدّد استجاباتها تجاهها.

[1] Eyal Weizman, **Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation**, London: Verso, 2007, pp. 43–60.

انطلاقا من هذا التصور، تُقدَّم البنائية بوصفها إطارا مفهوماتيا اجتماعيا يرتكز على مفاهيم البنية، والفاعل، والهوية، والمصالح، والمعايير، حيث تُفهم هذه العناصر باعتبارها نواتج للتفاعل الاجتماعي وليست معطيات ثابتة؛ وفي هذا السياق، ينتقد ألكسندر وندت التفسير الواقعي للفوضى الدولية، معتبرا أنّه يظل قاصرا عن تفسير اندلاع النزاعات بين الدول تفسيرا كافيا، لأنّ الإشكال لا يكمن في وجود الفوضى بحد ذاتها، بل في كيفية فهم الدول لهذه الفوضى واستيعابها؛ ومن ثمّ، فإنّ البنائية لا تتعامل مع مفاهيم مثل الدولة أو توازن القوى أو الفوضى بوصفها مسلّمات، بل تحلل المعاني الاجتماعية التي تُضفي على هذه المفاهيم، وتأثير القواعد والمعايير والممارسات العملية، إلى جانب الدور الإنساني في إنتاج البنى الاجتماعية وإعادة تشكيلها.[1]

يرى البنائيون أنّ فشل النظريات التقليدية في تفسير العديد من النزاعات المعاصرة يعود، في جانب كبير منه، إلى إهمال متغيّر الهوية، فقد أدّى هذا التجاهل، بحسبهم، إلى عجز الواقعية على وجه الخصوص عن فهم الأشكال الجديدة للنزاعات، لاسيما النزاعات الداخلية ذات الامتدادات الدولية، التي تُغذّيها الانقسامات الهوياتية والدينية والإثنية؛ ففي هذه الحالات، لا تُحدَّد مصالح الفواعل فقط وفق اعتبارات مادية، بل تتشكل من خلال الأفكار والإدراكات والمعايير السائدة، التي توجه سلوك الفواعل إما نحو التنافس والصراع أو نحو التعاون والتسوية.[2]

في هذا الصدد، يؤكد وندت أنّ الهويات والمصالح ليست معطيات سابقة على التفاعل، كما تفترض المقاربات العقلانية، بل هي نتاج عمليات اجتماعية مستمرة؛ فالهويات التي تبدو راسخة في السياسة الدولية ليست سوى تراكيب اجتماعية قام الفاعلون بإنشائها وإضفاء طابع ذاتي عليها، وهو ما يجعل تغييرها ممكنا من الناحية النظرية، وإن كان صعبا من الناحية

[1] Alexander Wendt, “Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics”, **International Organization**, Vol. (46), N°. (02), 1992, pp. 391–396.

[2] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics, Op.cit.**, pp. 224–246.

العملية بسبب رسوخها في الوعي الجمعي وفي أنماط التفاعل المتكررة؛ ومن ثمّ، فإنّ العالم الدولي الذي نعيشه ليس حتميا، بل هو قابل لإعادة التشكيل عبر إعادة تعريف الأفكار والهويات السائدة. [1]

كما يولي وندت أهمية خاصة لعملية "التفاعل الاجتماعي" في تشكيل بنية النظام الدولي، حيث يرى أنّ الافتراض القائل بامتلاك الدول لهويات ومصالح ثابتة قبل التفاعل هو افتراض مبالغ فيه. فوفق المنظور البنائي، لا وجود لما يُعرف بـ "المعضلة الأمنية التلقائية"، إذ إنّ أنماط العداء أو التعاون لا تنبع من طبيعة النظام الدولي وحدها، بل تتكوّن من خلال التفاعل المتكرر بين الدول. ومن ثمّ، فإنّ مبدأ "الاعتماد على الذات"، الذي تتبناه الواقعية، لا يظهر إلا بوصفه نتيجة لتفاعلات اجتماعية سابقة رسّخت انعدام الثقة بين الفواعل الدولية. [2]

عليه، تتيح البنائية فهما أعمق للنزاعات الدولية من خلال تركيزها على البعد الذاتي والمعياري، وتقدّم إطارا تفسيريا قادرا على استيعاب التحولات في طبيعة النزاع الدولي، خاصة تلك المرتبطة بالهوية والإدراك والمعنى، وهو ما يجعلها مقاربة مكمّلة (لا مناقضة) للمقاربات المادية التقليدية في تحليل الصراع الدولي.

وهذا يؤكد بدوره أن الصراعات الدولية–حسب البنائيين–لا يغذيها السعي لاكتساب القوة من أجل المصلحة (كما يعتقد الواقعيون التقليديون) ولا الطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي (على غرار الواقعيين الجدد)، بل يستندون في تفسير أشكال النزاعات المختلفة بالتركيز على تفاعلات الوحدات الأساسية، من خلال إرجاع أسباب النزاع إلى التوجه التنازعي للهوية الاجتماعية للأفراد أو القادة وهي العوامل التي ترى البنائية أنها ليست معطى مسبق بل تحكمية يديرها القادة والأنظمة أو الظروف الاجتماعية[3] .

---

[1] Ibid., pp. 30–34.

[2] Alexander Wendt, “Collective Identity Formation and the International State,” **American Political Science Review**, Vol. (88), N°. (02), 1994, pp.385–399.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 277.

وعلاوة على ذلك، فقد شكّلت النزاعات ذات الطابع الإثني ذريعة للتدخل الخارجي بدوافع القرابة والانتماء الإثني الواسع، إذ يُعدّ هذا التدخل أحيانا البديل الأقل تكلفة والأكثر فاعلية من حيث التنسيق الداخلي، ويؤدي إلى توسيع دائرة الأطراف المتصارعة، بحيث يتحوّل الصراع الذي يبدو داخليا إلى نزاع دولي سواء بشكل علني أو خفي، ومن هذا المنطلق، قد يتقاطع التحليل البنائي للنزاعات المرتكز على الهوية مع مقولة صامويل هنتنغتون، الذي يرى أنّ: "الناس يكشفون هويات جديدة غالبا ما تكون قديمة، ويسيرون تحت أعلام جديدة، غالبا ما تكون قديمة، لتؤدي بذلك إلى حروب مع أعداء جدد، وهم في حقيقة الأمر أعداء قدامى".

بشكل عام، يستنتج من المنظور البنائي أنّ السبق النزاعي والصراعي ليس معطى مسبقا أو نتيجة طبيعية لفوضى النظام الدولي، بل هو ناتج عن التوجه التنازعي للهويات الاجتماعية سواء للأفراد أو القادة؛ فهذه العوامل غير المادية، التي تعتبرها البنائية محكومة بالخطاب الاجتماعي وطبيعة التنشئة والميل النخبوي، يمكن أن تُشكّل الهويات على أسس تنازعية عبر تعبئة الجماهير وإحياء الضغائن التاريخية بهدف تمرير أهداف مصلحية، ما يجعل النزاع السياسي والاجتماعي نتاجا للتفاعلات الاجتماعية والثقافية أكثر من كونه نتيجة هيكلية بحتة.

ثالثا: نظريات إدارة النزاع الدولي

توجد مجموعة من النظريات التي طُورت في مجال إدارة النزاعات الدولية، وتهدف جميعها إلى تقديم أطر تحليلية تساعد في توجيه النزاعات نحو إدارة فعالة، والحد من تصاعدها إلى صراعات شاملة. ومن أبرز هذه النظريات: "نظرية الردع"، التي تركز على منع العدوان من خلال القدرة على التهديد بالعقاب؛ و"نظرية المساومة"، التي تنطلق من فكرة التوصل إلى حلول توافقية عبر تبادل التنازلات بين الأطراف المتنازعة؛ و"نظرية الألعاب أو نظرية المباريات"، التي تستخدم النماذج الرياضية لفهم الخيارات الإستراتيجية للفاعلين وكيفية توقع تحركاتهم في مواقف النزاع.

كل من هذه النظريات تقدم رؤية محددة لكيفية تقليل حدة النزاع، سواء عبر التهديد بالعقاب أو إيجاد حلول توافقية أو تحليل التفاعلات الإستراتيجية بين الأطراف، وهو ما يجعلها أدوات أساسية في دراسة إدارة النزاعات الدولية من منظور أكاديمي وتطبيقي.

1- نظرية المباريات:

تعتبر نظرية المباريات إحدى الإستراتيجيات الهامة لاتخاذ القرارات في الصراعات الدولية أو مواقف النزاعات، ويتمثل الغرض من وراء استخدامها في الاختيار ما بين أفضل البدائل التي تفرزها المواقف الصراعية مهما كانت طبيعتها، ونذكر هنا أنّ هناك نوعين المباريات: [1]

- **الألعاب الصفرية (Zero-Sum Games):** في هذا النوع من الألعاب، تكون مكاسب أحد الأطراف دائما مساوية لخسائر الطرف الآخر؛ بمعنى آخر، إذا حقق طرف ما فوزا أو مكاسب، فإن الطرف المقابل يعاني نفس القدر من الخسارة، بحيث تكون النتيجة النهائية للمباراة صفرية عند جمع المكاسب والخسائر لكلا الطرفين.

- **الألعاب غير الصفرية (Non-Zero-Sum Games):** تختلف هذه الألعاب عن الألعاب الصفرية في أن مصالح الأطراف ليست متعارضة تماما، فهناك إمكانية لتقاطع المصالح، ما يتيح مجالا للمساومة والتنازلات المتبادلة؛ ونتيجة لذلك، يسعى الأطراف غالبا إلى التعاون للوصول إلى اتفاق يحقق منافع مشتركة، بحيث يتم توزيع نتائج اللعبة بشكل يسمح لكل طرف بالحصول على جزء من المكاسب.

هناك من بضيف نوعا آخر يتمثل في:

-**الألعاب الكارثية (Catastrophic Games):** يشير هذا النوع إلى الحالات التي يسعى فيها الطرفان إلى الإضرار بالآخر بشكل متعمد، بغض النظر عن الخسائر التي قد تكبدها كلاهما؛ مثال على ذلك الحروب النووية، حيث يؤدي النزاع إلى خسارة كلا الطرفين دون أي مكاسب حقيقية.

[1] مهنا محمد نصر ومعروف خلدون ناجي **مرجع سابق**، ص 9.

إنّ توظيف نظرية الألعاب في العلاقات الدولية يساعد الدول على تجنب النزاعات والحروب، حيث تعد أداة فعّالة لفهم تفاعلات الأطراف المختلفة والتنبؤ بسلوكها؛ وغالبا ما يلجأ صانعو السياسة إلى نظرية اللعبة الصفرية باعتبارها أكثر قدرة على منع نشوب الحروب، إذ يمكن، باستخدام الحنكة السياسية والمهارة الإستراتيجية، تحويل المواقف الصفرية إلى مواقف غير صفرية تحقق مكاسب متبادلة للطرفين.

إذن تمثل المعادلة الصفرية في إدارة النزاعات نموذجا نظريا يقدّم تفسيرا وأسلوبا عمليا يمكن أن يعتمده صانع القرار في الحالات التي ترتبط فيها مصالحه الحيوية بخسارة الطرف الآخر، أو عندما يكون وجود طرف ما مرتبطًا بالقضاء على الطرف المقابل.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن إستراتيجية المباريات تعتمد على مجموعة من الشروط الأساسية:[1]

- من يتوقع بدقة اتجاه سير اللعبة ويستطيع قراءة تحركات الطرف الآخر يكون له الأفضلية في الفوز، بينما من يفشل في ذلك يخسر؛
- القدرة على إقناع الطرف الآخر تمنح ميزة إستراتيجية مهمة؛
- المعرفة المكثفة بالمعلومات تؤدي إلى مزيد من المكاسب؛ فعلى اللاعب في مباريات التنافس ألا يتيح للطرف المقابل معرفة معلومات قد تضر بموقفه؛
- كلما كانت معلومات الطرف الآخر عن ظروفك الحقيقية أقل، زادت فرصك في الفوز، والعكس صحيح، فكلما زادت معرفتك بالطرف الآخر، زادت فرصك في تحقيق النجاح.

بالتالي تُعد نظرية الألعاب من أبرز الأدوات التحليلية لفهم سلوك الأطراف في النزاعات الدولية، إذ توفر إطارا لتفسير كيفية اتخاذ الفاعلين قراراتهم الإستراتيجية في ظل تفاعل متبادل؛ ومن أهم الأمثلة المستخدمة في هذا الإطار:

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، ص 62.

1- **معضلة السجين:** في هذه الحالة، يُفترض وجود لاعبين يواجهان خيارين: الاعتراف أو عدم الاعتراف، فإذا اعترف أحدهما بينما لم يعترف الآخر، يُبرأ المعترف ويُسجن الثاني لمدة اثنتي عشرة سنة؛ أما إذا اعترف كلاهما، فسيحصل كل منهما على خمس سنوات سجن، وإذا لم يعترف أي منهما، فيحصل كل لاعب على سنة واحدة سجن فقط، تكمن المعضلة في أنّ أفضل حل جماعي هو عدم اعتراف كلا اللاعبين، إلا أنّ غياب إمكانية التنسيق والتواصل بينهما يخلق إغراء للانحراف، إذ قد يخشى أحد اللاعبين أن يخدع الآخر، فيختار الاعتراف، فيؤدي هذا إلى فرض عقوبة خمس سنوات لكل منهما. هكذا، تسلّط هذه المعضلة الضوء على مسألة الثقة المتبادلة وأهمية التوقعات حول سلوك الطرف الآخر في مواقف النزاع.[1]

2- **مأزق الجبان:** يشبه هذا المأزق معضلة السجين، لكنه يختلف في أن أسوأ النتائج هنا تصيب كلا اللاعبين عند التخلي عن التعاون، وليس فقط الطرف الذي يخالف الاتفاق كما في معضلة السجين، ففي مأزق الجبان، عندما يختار أحد اللاعبين التعاون بينما يرفض الآخر التعاون، يكون الناتج غير مأمون للطرف المتعاون، إذ يملك الطرف الآخر حافزا للتمسك باستراتيجياته الخاصة وتحقيق أهدافه على حساب الطرف الأول، مما يؤدي إلى زيادة التوتر وانعدام الأمان، ويُبرز هذا المأزق بوضوح دور الثقة والتوقّعات الإستراتيجية في تحديد مستوى التعاون أو الصراع بين الفاعلين الدوليين.[2]

هذان المثالان يوضحان كيف يمكن لنظرية الألعاب أن تساعد في تحليل ديناميكيات النزاع، خصوصا في حالات عدم اليقين وصعوبة التنسيق بين الأطراف، مما يجعلها أداة قوية لفهم سلوك الفاعلين وتوقع نتائجهم في إدارة النزاعات الدولية.

2. نظريــة الردع:

[1] Roger B. Myerson, **Game Theory: Analysis of Conflict**, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991, pp. 14–20.

[2] Robert Axelrod, **The Evolution of Cooperation**, New York: Basic Books, 1984, pp. 27–35.

يعد مفهوم الردع من أبرز المفاهيم في الدراسات الإستراتيجية، ويشير ببساطة إلى القدرة على التأثير في طرف معين لتغيير موقفه أو سلوكه، ولا يقتصر الردع بالضرورة على الجوانب العسكرية فحسب، بل يمكن أن يشمل أيضا الأبعاد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، بحيث يصبح أداة متعددة الأوجه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة.

عرّفته **الموسوعة العسكرية** الردع على أنّه: " التدابير التي تعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة من الدول بغية عدم تشجع الأعمال العدوانية التي يمكن أن تشنها دولة معادية وذلك عن طريق بث الرعب لدى الطرف الأخر".[1]

في السياق نفسه، يذهب "**توماس شيلينج**"، أبرز منظري سياسة الردع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ الردع: "يعني حركة نفسية ذات أبعاد سياسية ترمي إلى التأثير في خيارات الطرف المضاد. على نحو يدفعه إلى التنازل عن خياره العسكري".[2]

من خلال التعريفات السابقة، يمكن الاستنتاج أنّ الردع ينقسم إلى نوعين رئيسيين: ردع دفاعي وردع هجومي.

-**الردع الدفاعي:** يهدف إلى منع الخصم من تنفيذ عمل مخطط له، أي دفع الضربة أو تجنب وقوعها، وقد عرّفه "أندري بوفر" بأنّه: "العمل الذي يقتصر على منع الخصم من تحقيق هدف نخشاه".

-**الردع الهجومي:** يتمثل في إجبار الخصم على عدم الوقوف في وجه عمل تنوي الدولة القيام به، أو لمنعه من تنفيذ تحرّك معين من شأنه أن يعوق أهدافها.

بذلك، يظهر أنّ الردع ليس مجرد أداة دفاعية تقليدية، بل يمكن استخدامه أيضا لتحقيق أهداف إستراتيجية هجومية، بحسب طبيعة الموقف ووسائل القوة المتاحة.

---

[1] هيثم الأيوبي، **الموسوعة العسكرية**، بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ج2، 1989، ص 189.

[2] حسن الرشيدي، "الإستراتيجية الأمريكية في العالم"، في: <www.albayan_magazine.com>

بناء على ذلك، تعتمد استراتيجيات الهجوم والدفاع بشكل رئيسي على قوة الخصم العسكرية والقدرات الميدانية، في حين تركز استراتيجيات الردع والإجبار على قيم الخصم الأساسية، ولاسيما تلك التي يوليها أهمية كبرى مثل السكان والمصانع والبنى التحتية، حيث يتم توجيه التهديدات تجاه هذه القيم.

في هذا السياق، تهدف استراتيجيات الهجوم والإجبار إلى إحداث تغيير ملموس في الوضع القائم، بينما تسعى استراتيجيات الدفاع والردع إلى منع أي تغيير محتمل والحفاظ على الاستقرار الحالي، كما يرى العديد من الباحثين أن هناك عناصر رئيسية ثلاثة تشكل في مجموعها ما يمكن أن يعطي لردع فعاليته وقابليته للتصديق وبالتالي تدعيمه كقوة مانعة وضاغطة ضد المخاطر وهي:[1]

1. توفر المقدرة على الضربة الثانية؛
2. التصميم على استخدام هذه المقدرة بعيدا عن المساومة والتنازل؛
3. أن تكون المقدرة التأثيرية في استطاعتها أن تلحق بالخصم من الضرر ما يفوق بكثير المزايا التي يتوقع اكتسابها من الضربة الأولى.

انطلاقا من ذلك، يُعرف الردع على أنّه منع وقوع فعل عدواني محدد من خلال إقناع الطرف المحتمل للعدوان بأنه لن يحقق أي مكاسب من وراء ذلك الفعل، وبذلك يصبح الردع وسيلة فعّالة لتفادي العدوان دون الحاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة المباشرة.

لتكون إستراتيجية الردع فعّالة وتحقق أهدافها المرجوة، يجب توافر مجموعة من الشروط الأساسية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 156.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 254.

1. **القدرات:** يقصد بها الإمكانيات والوسائل والأدوات المتوفرة لإيصال الرسالة الردعية، هذه الأخيرة التي تختلف وفق نوعية النتائج المتوخاة من وراء الردع، ويمكن لهذه القدرات أن تكون نسبية أو مطلقة وهي لا تقاس بأحجام وأعداد الأسلحة وإنما بالفرص والتنويع بين أبعاد القوة: الاقتصادية، السياسية، النفسية، الدعائية، الدبلوماسية والعسكرية.

2. **المصداقية:** التي تعني ضرورة إيصال قناعة الإصرار والثقة في الفعل إلى الخصم، فكلما أظهر التردد في تحمل المخاطر كلما ضعفت فرص التصديق. وهنا فإنّ الأمر يعتمد على أمرين: **قدرة الطرف الأول** على إظهار احتمالية التكلفة الباهظة بعيدا عن التخاذل والتنازل أو المساومة، **وكذا تقبل الطرف الثاني** لمصداقية الطرف الأول. والأكثر من ذلك تعتمد المصداقية كذلك على طبيعة التهديد هل هو ضمني أم جهري وهل يحمل نبرة خوف أم ثقة وبالتالي لا بد من توفر الإصرار على تنفيذ التهديد وكذا جعل الأمر حتميا وواقعيا بما يخلق الرعب في نفس الطرف الثاني.

3. **العقلانية:** تعتبر أهم شرط لنجاح وفعالية إستراتيجية الردع في العلاقات الدولية لأنها تمكن كل طرف في العلاقات الدولية من إدراك خطورة الحروب ومن ثم التحلي بالرشادة والتقدير السليم، كما أنّ العقلانية ستمكن صانع القرار من اختيار البديل الأفضل والأنجع لحل الأزمات ومواجهة التهديدات مهما كانت حدة تعقيدها.

4. **المعلومات:** أي ضرورة معرفة الأخر معرفة جيدة سواء من حيث الأفعال أو الإمكانيات لأنها من تؤثر في الأفعال لاحقا، فلا بد من السماح بانتقال كم كاف من المعلومات للخصم فإذا تمكن أي طرف في العلاقات الدولية من تطوير أسلحته وتحديثها وأبقى ذلك سرا فإن الأمر لن يزيد من قدراته الردعية شيئا.

إذن تُعتبر القوة الرادعة أحد أبرز مظاهر الإستراتيجية المعاصرة لمواجهة التهديدات والتغيرات الناتجة عن التطور المستمر في التقنيات والتكنولوجيا العسكرية؛ إذ تصبح الأسلحة

التقليدية غير كافية لمواجهة الصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات أو الأسلحة النووية الفتاكة، التي لا يمكن إيقافها إلا من خلال امتلاك أسلحة مماثلة لدى الطرف الآخر، لتحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي بين الدولتين المتنازعتين.

قد أطلق بعض الباحثين على هذا الوضع مصطلح "توازن الرعب"، ويقصدون به أن معرفة الدولة المعتدية بأنّ الدولة الأخرى تمتلك نفس القدرات والتقنيات الإستراتيجية تجعلها تتجنب استخدام القوة العسكرية، وتدفعها إلى اللجوء إلى المفاوضات الدبلوماسية والحوار السياسي، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، لحل النزاعات ومنع التصعيد العسكري.

يمكن تصنيف الردع إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

1. **الردع التقليدي:** يرتكز على استخدام الأسلحة التقليدية، والتي تشمل القوات المسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المقبولة دوليا، مع الالتزام بالقوانين الإنسانية أثناء استخدامها، ويهدف هذا النوع إلى منع النزاع عبر إظهار القدرة الدفاعية دون الوصول إلى تصعيد شامل، كما حدث في الأزمة السورية المبكرة (2011-2012) حين اكتفت بعض القوى الإقليمية والدولية بتلويح القوات التقليدية لمنع توسع الصراع دون تدخل مباشر موسع.[1]

2. **الردع فوق التقليدي:** يشمل الأسلحة التكنولوجية أو البيولوجية أو الكيميائية، ويُطبّق على مستويين: **الأول تكتيكي**، حيث يُستخدم في قطاعات محددة لمنع التصعيد إلى أعلى مستويات النزاع؛ **والثاني استراتيجي**، حيث يُستخدم عند الحاجة إلى تهديد شامل لتحقيق أهداف أمنية عليا، وقد ظهرت أهمية هذا المستوى خلال حرب الخليج الثانية (1990-1991)، حين اعتمدت الولايات المتحدة الردع التكنولوجي (الضربات الدقيقة بالطائرات والصواريخ الذكية) لمنع انتشار الحرب على نطاق أوسع.[2]

---

[1] Raymond Aron, **Op.cit.**, pp.176–178.

[2] Thomas A. Keaney and Eliot A. Cohen, “Gulf War Air Power Survey: Summary Report”, Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993, pp. 45–53.

3. **الردع النووي:** أصبح هذا النوع من الردع محوريا في الإستراتيجية الدولية منذ منتصف القرن العشرين، بعد ظهور مفهوم التوازن النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فقد أحدثت الأسلحة النووية تحولا نوعيا ليس فقط على صعيد التفكير الاستراتيجي، بل أيضا على سلوك الدول المستقبلية، كما تجلّى ذلك خلال أزمة الصواريخ الكوبية (1962)، حيث لعب التهديد بالردع النووي دورا حاسما في منع اندلاع صراع نووي شامل. [1]

يبرز من هذا التحليل أنّ الردع ليس مجرد أداة عسكرية، بل هو آلية إستراتيجية وإشارة سياسية توجه سلوك الأطراف في النزاعات الدولية، وتعكس العلاقة بين القوة المادية والاعتبارات النفسية والإستراتيجية للفاعلين؛ كما يوضح أنّ اختيار نوع الردع ومستواه يعتمد على طبيعة النزاع، قدرة الفاعل على التنفيذ، والتكلفة المتوقعة لأيّ تصعيد، ويمكن للردع أن يكون فعالا عندما يرتبط بثقة متبادلة في قدرة الطرف الآخر على الرد بالمثل، ما يجعل هذه الإستراتيجية جزء أساسيا من إدارة النزاعات الدولية. [2]

---

[1] Richard Rhodes, **Arsenals of Folly: The Making of the Nuclear Arms Race**, New York: Knopf, 2007, pp. 412–420.

[2] Lawrence Freedman, **Strategy: A History**, Oxford: Oxford University Press, 2013, pp. 680–685.

المحور الثالث: أدوات تسوية وحل النزاعات الدولية

تُعد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية من الظواهر الفريدة، لتميّزها عن غيرها من الظواهر الدولية الأخرى بسبب تنوع أبعادها وتعقيد أسبابها، هذا التنوع والتشابك يؤدي إلى وجود طرق وأدوات متعددة لتسويتها وحلها، والتي قد تشمل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقضائية، بما يضمن التعامل مع النزاعات الدولية بمرونة وفاعلية.

2. الطرق السياسية والدبلوماسية:

تُعد الطرق السياسية والدبلوماسية من أبرز الآليات التي يستخدمها المجتمع الدولي لتسوية النزاعات الناشئة بين الفواعل والأطراف الدولية، ورغم تعدد أشكال هذه الوسائل، إلا أنّ الهدف الأساسي يتمثل في إيجاد صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف المتنازعة، بما يؤدي إلى حل النزاع وإنهاء حالة الصراع بطريقة سلمية ومستدامة.

أ- **المفاوضات:**

يقوم التفاوض في جوهره على مواجهة مباشرة بين إرادات مختلفة تعكس قوة الأطراف المتفاوضة، وتعرف هذه المواجهة بعملية المساومة، وهي المرحلة الحاسمة في التفاوض التي يتم خلالها اقتسام الموارد المتنازع عليها أو التوصل إلى حلول توافقية.

تعرّف المفاوضات الدولية بأنها: "تبادل للآراء بين الدول المتنازعة بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع"، وغالبا ما يتولى هذه المهمة المبعوثون الدبلوماسيون. ويمكن أن تكون المفاوضات مباشرة أو غير مباشرة، أو مزيجا من الطريقتين. وفي حال كان النزاع يخص عدة دول، غالبا ما يتم عقد مؤتمرات دولية مشتركة لإدارة الحوار وإيجاد حلول توافقية. [1]

كما أنه مما لا شك أنّ المفاوضات المباشرة التي يجريها أطراف النزاع فيما بينهم والتي تتم من دون تدخل طرف ثالث، تعد من بين أفضل الوسائل السلمية لإدارة وتسوية ومن ثم

[1] حسان خضر، **التفاوض: مقدمة**، القاهرة: المعيد العربي للتخطيط، 2005، ص 83.

حل النزاع، ويعود ذلك إلى أن أطراف النزاع هم أدرى وأقدر على فهم ظروف النزاع وأسبابه وأهميته بالنسبة للطرفين.[1]

يُعدّ التفاوض من أبرز أدوات إدارة النزاعات الدولية، حيث يمكن استخدامه في مختلف مراحل النزاع لتحقيق أهداف متعددة؛ ففي مرحلة ما قبل النزاع، يُستخدم التفاوض لمنع تصاعد النزاع إلى مواجهة مسلحة، ومن خلال النزاع المسلح ذاته، يُستعمل للحد من التصعيد إلى مستويات أعلى من العنف، كما يُعتمد عليه في نهاية النزاع لإيجاد تسوية نهائية أو حل سياسي مستدام.[2]

مع ذلك، غالبا ما يواجه التفاوض عوائق جوهرية، خصوصا عندما تتعلق النزاعات بمسائل السياسة العليا للدولة، إذ تتميز هذه القضايا بأهمية إستراتيجية قصوى لكل طرف، ما يجعل أي تنازل محتمل أمرا صعب التحقيق؛ ويضاف إلى ذلك تأثير الدول الكبرى والقوى ذات المصلحة، التي قد تمارس ضغوطا مباشرة أو غير مباشرة على الأطراف المتنازعة. ففي بعض الحالات، يكون هذا التأثير على شكل إكراه معنوي يسعى إلى دفع الأطراف نحو حل أو تسوية مؤقتة، بينما في حالات أخرى قد يكون انحيازا لطرف على حساب الآخر.[3]

يمكن أن يؤدي هذا التأثير الخارجي إلى حلول غير مرضية، إما للطرفين معا أو لأحدهما فقط، وهو ما يشكل بذرة نزاع مستقبلي إذا شعر الطرف المتضرر بالظلم أو الإقصاء؛ ومن الأمثلة الواقعية على ذلك، اتفاقية مينسك بين روسيا وأوكرانيا (2014-2015)، حيث أُجبرت

---

[1] يخلف توري، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، **مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية**، مج (07)، ع (02)، 2018، ص 292.

[2] Jordan S. Robert, Saadia Touval, and William Zartman, “International Mediation in Theory and Practice”, **Naval War College Review**, Vol. (44) N° (02), pp. 23–27, Available at: <https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol44/iss2/28>

[3] Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall, **Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World**, Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007,pp. 112–118.

الأطراف على قبول تسوية تحت ضغط القوى الأوروبية وروسيا، وما لبثت بعض بنود الاتفاق أن أصبحت مصدر توتر مستمر نتيجة شعور الطرف الأوكراني بعدم التوازن في التنفيذ. [1]

يُظهر هذا التحليل أنّ التفاوض ليس مجرد عملية فنية للوصول إلى اتفاق، بل هو أداة إستراتيجية معقدة تتداخل فيها القدرة على الإقناع، والضغط الدولي، والمصالح العليا للدول، والثقة المتبادلة بين الأطراف، مما يجعل نجاحه أو فشله مرتبطا بعدة عوامل سياسية وإستراتيجية واجتماعية.

ب- **المساعي الحميدة:**

يقصد بـ "المساعي الحميدة" الجهود الودية التي تبذلها إحدى الدول من أجل تهيئة مناخ مناسب للاتفاق بين الدولتين المتنازعتين وحثهما على قبول الحلول السلمية، وتهدف هذه المساعي إلى أحد أمرين رئيسيين:

1-**تفادي نشوب نزاع مسلح وحله سلميا**، مثلما حدث خلاف حاد على الحدود بين دولتي الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والواليات المتحدة الأمريكية إلى التسوية بتاريخ 28 جانفي 1942 وبالتالي الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع.

2-وضع حد لحرب قائمة، كما في حالة إندونيسيا وهولندا عام 1947، حين قبل الطرفان المساعي الحميدة التي قامت بها واشنطن بهدف إنهاء المعارك الجارية بينهما.

يعرّف كذلك "**بول روتيه**" المساعي الحميدة بأنّها: " تدخل دولة ثالثة سواء طلب منها التدخل أو باشرته من تلقاء نفسها، بقصد المساعدة في تسوية النزاع ما بين الأطراف دون أن تقترح مباشرة حلا للخلاف".[2]

---

[1] Rajan Menon and Eugene Rumer, **Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post–Cold War Order**, Cambridge: MIT Press, 2015, pp. 201–206.

[2] عبد القادر مهداوي، "محاضرات قانون المنظمات الدولية"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 3.

إذن تمثل المساعي الحميدة وسيلة دبلوماسية غير مباشرة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة دون فرض أي حل أو تدخل مباشر في النزاع نفسه، وتمتاز هذه المساعي بمجموعة من الخصائص الأساسية: [1]

- **عدم التدخل المباشر للطرف الثالث:** حيث يقتصر دور الوسيط على تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر بين الأطراف، دون فرض أي قرارات أو خيارات؛
- **الفعالية في حالات التعنت:** تبرز أهمية المساعي الحميدة بشكل أكبر عندما تتعنت الأطراف المتنازعة أو ترفض الالتقاء بشكل مباشر، ما يجعلها أداة أولية لتهيئة الأرضية للتفاوض؛
- **ملاءمتها للنزاعات القانونية والسياسية:** فهي تصلح بشكل خاص في الحالات التي تتعلق بالقضايا القانونية، الحدودية، أو الخلافات السياسية، حيث توفر إطارا غير تصادمي لتقليل التوتر؛
- **الانتهاء عند بدء التفاوض المباشر:** تنتهي مهمة المساعي الحميدة عادة بمجرد قيام الأطراف المتنازعة بالاجتماع والدخول في مفاوضات مباشرة، مما يجعلها مرحلة تمهيدية وأساسية في العملية التفاوضية.

كما قد لعبت المساعي الحميدة دورا بارزا في نزاعات متعددة، مثل مفاوضات الأمم المتحدة بشأن النزاع الفلسطيني– الصهيوني، حيث ساهمت المبادرات الأممية، مثل مساعي الأمين العام للأمم المتحدة، في تسهيل اللقاءات الأولية وتقريب وجهات النظر قبل الدخول في جولات المفاوضات الرسمية، رغم محدودية قدرتها على تحقيق حل نهائي.

---

[1] راجع:

–مصطفى محمد صادق، **دور الوساطة في حل النزاعات الدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

–خالد علي محمود، **استراتيجيات إدارة الصراع الدولي**، عمّان: دار الحامد للنشر، 2019.

يؤكد هذا التحليل إذن أنّ المساعي الحميدة لا تقتصر على كونها عملية دبلوماسية رمزية، بل هي أداة إستراتيجية تسمح بتهيئة المناخ النفسي والسياسي للتفاوض، وتساعد في خفض احتمالية التصعيد وإتاحة الفرصة للطرفين لإعادة النظر في مواقفهما بشكل هادئ ومدروس.

ج-**الوساطة:**

تشير الوساطة إلى الجهود التي تبذلها دولة أو طرف ثالث محايد من أجل تسهيل التوصل إلى تسوية نزاع قائم بين دولتين أو أكثر، وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في أنّ الدولة أو الطرف الذي يقوم بالمساعي الحميدة يقتصر دوره على تقريب وجهات النظر وتحفيز الأطراف المتنازعة على استئناف المفاوضات دون أن يشترك مباشرة في صياغة الحلول، بينما يقوم الوسيط بمحاولة التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتقديم مقترحات تسوية يمكن للأطراف تبنيها أو تعديلها وفق مصالحهم.[1]

تتميز الوساطة بعدة خصائص أساسية: أولا، لا يملك الوسيط سلطة فرض الحلول على الأطراف المتنازعة، حتى وإن كان يتمتع بنفوذ كبير أو كانت الدولة التي يمثلها قوية اقتصاديا وعسكريا، لأن نجاح الوساطة يعتمد على مشاركة المتنازعين الفعلية في البحث عن الحل النهائي؛ **ثانيا**، تكون الوساطة فعالة بشكل خاص عندما يكون الاتصال المباشر بين الأطراف محدودا أو غير فعال، إذ يعمل الوسيط على تسهيل الحوار وتحليل الخيارات المتاحة لكل طرف، كما حدث في الوساطة الأمريكية ضمن المفاوضات الفلسطينية-الصهيونية، حيث لعبت الولايات المتحدة دور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الطرفين.[2]

---

[1] مصطفى محمد صادق، **مرجع سابق**، ص ص 52-55.

[2] Saeb Erekat, **The Roadmap to Peace: Negotiation and Mediation in the Israeli-Palestinian Conflict,** Ramallah: Palestinian Academic Press, 2014, pp. 88-92.

مع ذلك، تواجه الوساطة تحديات جوهرية، أبرزها الشكوك حول حيادية الوسيط، خصوصا إذا لم يتمكن من جمع الأطراف في مفاوضات وجها لوجه، أو إذا طال أمد العملية التفاوضية، مما يقلل احتمالات النجاح ويثير تساؤلات حول نوايا الوسيط، وقد أشارت الدراسات إلى أن طول مدة الوساطة قد يؤدي إلى تآكل الثقة بين الأطراف وزيادة احتمالات فشلها، خصوصا في النزاعات المعقدة ذات الطابع السياسي أو الإقليمي.[1]

بذلك، تُبرز الوساطة كأداة إستراتيجية لإدارة النزاعات، توازن بين الحياد والفعالية والاعتماد على مشاركة الأطراف، مع الإقرار بأنّ نجاحها يتوقف على مصداقية الوسيط وسرعة تحركه والقدرة على خلق بيئة تواصل فعّالة بين الأطراف المتنازعة.

إضافة إلى **مجموعة من السمات** أهمها: [2]

-السرية؛ السرعة؛ وحرية الانسحاب واللجوء للتقاضي.

د- **التوفيق:**

يتمثل التوفيق في إحالة ملف النزاع إلى جهة محايدة، عادة ما تكون لجنة مكونة من خبراء دوليين، سواء كانوا دبلوماسيين أو سياسيين أو قانونيين، بهدف بحث الخلاف بين الأطراف المتنازعة ووضع تقرير يتضمن اقتراحات مفيدة لحل النزاع، ويعتمد اللجوء إلى هذه الطريقة على اتفاق الأطراف المتنازعة.

يختلف عمل **لجنة التوفيق** عن **لجنة التحقيق** في أنّ **الأولى** تقدم اقتراحات لحل النزاع دون أن تكون ملزمة للأطراف، بينما تقتصر مهمة **اللجنة الثانية** على سرد الحقائق والوقائع المطلوب التحقق منه دون تقديم أي توصيات.

---

[1] خالد علي محمود، **مرجع سابق**، ص ص 110-112.

[2] طارق عبد الرؤوف صالح رزق، "مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهايتها: مع الإشارة لنزاع الحدود بين العراق والكويت"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995، ص 604.

يصبح اللجوء إلى التوفيق إلزاميا إذا طلبه أحد أطراف النزاع، ما يمنح التوفيق صفة شبه قانونية في هذا السياق؛ ومع ذلك، يظل التقرير الذي تصدره لجنة التوفيق غير ملزم للأطراف فيما يتعلق بالحقائق أو المقترحات المدرجة فيه، ويقتصر دوره على تقديم إطار مرجعي لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية ودية للنزاع. [1]

يتشابه التوفيق مع **الوساطة** في كونهما يشملان تدخل طرف ثالث محايد بهدف تسوية النزاع وتقريب وجهات نظر الأطراف؛ إلاّ أنّ التوفيق يتميز عن الوساطة بـ "صلاحيات أوسع"، حيث يمكن للجنة الموفقة اقتراح حلول للنزاع أو دعوة الأطراف للجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، ويمكن أن يكون التوفيق إلزاميا إذا نصت عليه معاهدة مبرمة بين الدول المتنازعة، غير أنّ مقترحات لجنة التوفيق تبقى غير ملزمة قانونيا، وتقتصر على تقديم توصيات تسهم في تسهيل حل النزاع بطرق ودية.[2]

هـ-**التحقيق:**

يهدف هذا الإجراء إلى تحديد وحصر أسباب النزاع بشكل موضوعي، ومن ثم تقديم تقرير يسهل على الأطراف المعنية التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ويختلف التحقيق عن الوسائل الأخرى في طبيعة إجراءاته التحقيقية، التي تتسم بصفة شبه قضائية، وهو ما يميزها عن المساعي الحميدة أو الوساطة، التي لا تتمتع بهذا الطابع الرسمي والتحقيقي. [3]

---

[1] عمر عبد الله، "تسوية النزاعات الدولية سلميا"، **مجلة العلوم القانونية**، مج (09)، ع(04)، 2020، ص ص 270 – 274.

[2] أبو هدف علي الصادق، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992، ص 742.

[3] عمر عبد الله، مرجع سابق، ص ص 274-277.

2-الوسائل البديلة لتسوية وحل النزاع

تتم من خلال عملية التسوية القانونية للنزاعات الدولية بطريقتين هما إما التحكيم أو القضاء الدولي.

أ- **التحكيم:**

يمكن النظر إلى التحكيم من زاوية قانونية باعتباره وسيلة لحل النزاعات بين الأطراف، فهو يقوم على أساس تعيين شخص أو عدة أشخاص للفصل في النزاع وفقا لاتفاق الأطراف، ويُعرف هؤلاء الأشخاص بالهيئة التحكيمية، وعلى الرغم من أنّ وظيفة التحكيم تشبه القضاء في الفصل بين الأطراف، إلاّ أنّها تختلف عنه من حيث الخصوصية وطبيعة الإجراءات، إذ يعتمد التحكيم بشكل أساسي على إرادة الأطراف المتنازعة، بدء من تشكيل الهيئة التحكيمية وصولا إلى مراحل عملية التحكيم.

ويُميّز التحكيم بين نوعين رئيسيين: [1]

1-**التحكيم الإجباري أو الإلزامي:** حيث يُفرض اللجوء للتحكيم بموجب نص قانوني، كما هو الحال في بعض منازعات الرياضة، التي تخضع للتحكيم بشكل إلزامي.

2-**التحكيم الاختياري:** الذي يقوم على اتفاق الأطراف، سواء قبل نشوء النزاع، وهو ما يُعرف بـ "مشرط التحكيم"، أو بعد نشوء النزاع، وهو ما يُعرف بـ "مشارطة التحكيم".

بذلك، يظهر أنّ التحكيم يشكل أداة قانونية فعّالة لتسوية النزاعات وحماية حقوق الأطراف، مع ضمان المرونة والإرادة المشتركة في الفصل بين الأطراف، وهو ما يعزّز الثقة والاستقرار القانوني الدولي.

---

[1] رشيد دحماني، "التحكيم: كآلية بديلة لحل النزاعات (دراسة تحليلية ونقدية)، **مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية**، مج (07)، ع (01)، جوان 2022، ص 46.

ب- **القضاء الدولي:**

يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية كوسيلة للتسوية القضائية بين الدول في النزاعات المتعلقة بـ "تطبيق أو تفسير المعاهدات الدولية المبرمة بينها"، وتعد محكمة العدل الدولية خلفا للمحاكم السابقة، وقد أنشئت في إطار هيئة الأمم المتحدة لتكون الجهة القضائية العليا التي تفصل في النزاعات القانونية بين الدول وفقا لأحكام القانون الدولي.

حيث نصت المادة (92) من ميثاق الأمم المتحدة على أنّ محكمة العدل الدولية تمثل الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، ويعتبر جميع أعضاء المنظمة أطرافا في النظام الأساسي للمحكمة، مع السماح للدول غير الأعضاء بالانضمام إليها بموجب أحكام محددة.

كما تكمن أهمية الطرق القضائية في تسوية المنازعات الدولية في عدة اعتبارات، بعضها قانوني يرتبط بقدرة المحكمة على الفصل في النزاعات وفقا للقانون الدولي، وبعضها سياسي يرتبط بمصداقية القرار وفاعليته في تهدئة الأوضاع بين الدول المتنازعة، ويقوم كل طرف بتقديم الأدلة القانونية التي تؤكد حقه في السيادة على الموضوع محل النزاع، إذ تُعد النزاعات المعروضة على القضاء نزاعات ذات طبيعة قانونية، ويتولى الفصل فيها جهة مؤهلة لتقييم الحجج القانونية المتباينة المقدمة من الأطراف.

إذن يهدف حل النزاعات سلميا عبر الوسائل السياسية أو الدبلوماسية أو القضائية إلى تجنب وقوع نزاعات مسلحة، بما يحافظ على الأمن والسلم الدوليين ويحترم سيادة الدول في إطار القانون الدولي العام، كما نصت المادة 2، الفقرة 3، من ميثاق الأمم المتحدة على أنّ جميع أعضاء المنظمة ملزمون بحل نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية، بما لا يجعل الأمن

والسلم والعدل الدولي عرضة للخطر، بعيدا عن المساومات السياسية التي قد تجعل السلام مؤقتًا على حساب العدالة والحقوق الدولية. [1]

بالتالي، يؤكد مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية على حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، بما يعزز احترام القانون الدولي ويحد من التصعيد العسكري بين الدول وتطبيقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أمّا الفصل السابع والمتعلق بالوسائل القسرية فقد ارتأينا تفصيله من حيث أنموذج مختار والمتمثل في الحالة الليبية.

[1] لينا الصمادي، "الوسائل القضائية لتسوية النزاعات الدولية"، **موقع أي عربي**، 2022/11/2.

المحور الرابع: نماذج مختارة لنزاعات الدولية

اخترنا ثلاثة نماذج، **الأول** إدارة الحرب الأثيوبية–الإرترية لأن الجزائر قادت الجهود الدبلوماسية، **ثم** أبرز نزاع من أجل تقرير المصير المتمثل في الصحراء الغربية، و**أخيرا** الحرب الأهلية الليبية والتدخل الأممي والدول الكبرى فيها.

أولا: إدارة الحرب الأثيوبية – الإرترية 2000/1998

يعتبر الصراع – الإثيوبي الإريتري من أشرس صراعات القرن الأفريقي ضراوة بدأ منذ ما يزيد عن نصف قرن، وكان بدوره من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وحيث كان البلدان اللذان يقعان فيما يسمى بالقرن الإفريقي، ضمن مستعمرات ومناطق النفوذ الإيطالية. ولأن البلدين كانا قبل الاحتلال الإيطالي مستقلان عن بعضهما الآخر، ويختلفان لغويا وأثنيا ودينيا، وإن كانا يتداخلان ويتشابهان في كثير من الأمور الأخرى بحكم الجوار الجغرافي، ولكن بعد خروج إيطاليا مهزومة (شأن ألمانيا واليابان) في الحرب العالمية الثانية، فقد فقدت مستعمراتها، وأستقل بعضها تماما على الفور– مثل أثيوبيا– بينما وضع البعض الآخر تحت "وصاية مؤقتة"– مثل إريتريا والصومال. وكان من نصيب إريتريا أن تكون تحت وصاية أثيوبيا لعدة سنوات إلى أن يكتمل استعدادها للاستقلال، ولكن أثيوبيا لم تحافظ على شروط الوصاية وبالعكس، عملت على تكريس تبعية إريتريا لها، ثم أعلنت ضمها فعلا وكأمر واقع إليها في منتصف الخمسينات، وثار الإريتريين ضد هذا الإجراء الذي أتخذ من جانب واحد، دون سؤالهم.

انفجرت مقاومة مسلحة في منتصف الستينات، استمرت لحوالي ثلاثين عاما، ومع ذلك ظلت بقايا ورواسب المرارة بين قيادتي البلدين، إلى أن انفجرت مرة أخرى في صراع مسلح

في أوائل **1998**، باندلاع حرب (بادمي) الحدودية والتي حصدت من الجانبين ما يقرب ربع مليون جندي، وتكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية، ولكن في الأخير أدرك البلدان الفقيران أنهما خاسرتان معا، فأذعنت أثيوبيا ووافقت على استقلال إريتريا بالرغم من أنها انتهت بهزيمة هذه الأخيرة .[1]

خريطة رقم (01): تمثل الحدود ما بين أثيوبيا وإريتيريا

Source:

<https://www.aljazeera.net/news/2007/11/7/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9>

تمثلت إذن حرب السيادة على عدد من مناطق الحدود وهي: زالامبيا، يوري، يام مي، شيراو، مثلث برجا–الحميرة، عفر، أبيجي، أنداكيدا، لبتينا، أردى ماتيوس وبعض ولاية تيغراي.

بعد وساطة جزائرية، في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، وقّع البلدان في الأسبوع الثاني من ديسمبر **2000** اتفاقية سلام شامل، بحضور رئيسي البلدين (زيناوي وأفورقي)، ورئيس الجزائر (عبد العزيز بوتفليقة)، وأمين عام الأمم المتحدة السابق (كوفي عنان)، وقبلها اتفاقية

[1] سعد الدين إبراهيم، " توديع صراعات القرن العشرين"، في:
<www.eicds.org/arabic/publicationsAR/.../20thcconflicts.doc>

وقف إطلاق النار الموقعة في **جويلية 2000م** والتي أوقفت نزيف حرب مدمرة على مدى عامين من **ماي – 1998 وماي 2000 م.**

كان تصور الجزائر لخلفيات وأبعاد اتفاق السلام بين أثيوبيا واريتريا يقوم على النقاط التالية: [1]

- السلم هو الشرط الجوهري للحل الدائم؛
- العمل الجماعي أساس التفاهم والنجاح؛
- مسؤولية الأفارقة فيما يحدث للقارة؛
- من أجل عالم أفضل: السلم، الكرامة والمكانة.

قد هددت إثيوبيا بالانسحاب من اتفاق الجزائر لسنة 2000، بسبب رفضها البند الخاص بمنح بلدة بادمي لإريتريا، ودعت إلى إعادة النظر في ترسيم الحدود، **وبالتالي النزاعات الحدودية تبقى دوما قنبلة موقوتة في مناطق النزاع.**

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية – الارترية**، الجزائر: دار الجيل، 2004، ص ص 216، 217.

ثانيا: النزاع حول الصحراء الغربية

يُعتبر النزاع حول الصحراء الغربية أحد أطول وأعقد النزاعات في منطقة شمال إفريقيا، حيث يمتد لأكثر من أربعة عقود ويشكل نقطة خلاف رئيسية بين المغرب والجزائر، تدور هذه القضية حول وضع الإقليم، الذي يُطالب المغرب بسيادته الكاملة عليه، بينما تدعم جبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وإقامة دولة مستقلة.

هذا النزاع ليس مجرد خلاف حدودي، بل يُشكل عاملًا جيوسياسيًا عميقًا يؤثر على العلاقات بين دول المنطقة، ويُعيق أي محاولات لتحقيق التكامل الإقليمي (نظرة مبدئية، لأننا نريد أن نتجاوزها من خلال دراستنا) كما أن القضية تحظى باهتمام دولي، حيث تُدير الأمم المتحدة جهودًا للتوصل إلى حل سياسي، إلا أن التعقيدات المحيطة بها تجعلها واحدة من أكثر الملفات إثارة للجدل في المنطقة. في هذا الفرع، سنستعرض لجذور النزاع، أطرافه، وتأثيراته على الاستقرار الإقليمي.

1- جذور النزاع حول الصحراء الغربية

تقع الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) على ساحل المحيط الأطلسي بمواجهة جزر الكناري (الجزر الخالدات)، وهي منطقة إستراتيجية مهمة تشترك في حدودها مع الدول العربية في المغرب العربي، فيحدها المغرب الأقصى شمالاً، وموريتانيا جنوبا، والجزائر شرقا والمحيط الأطلسي غربا، وتبلغ مساحتها حوالي 285 ألف كيلو متر مربع، ومما يميز الصحراء الغربية موقعها الجغرافي – الاستراتيجي فهي من ناحية نقطة تمال بري بين الجزائر والمغرب وموريتانيا ، ومن ناحية ثانية تربط إفريقيا.

ليس في الصحراء سلطة مركزية تتولى شؤونها، ولا خطة تنموية تستطيع على ضوئها معرفة عدد السكان بدقة مستخدمة الأساليب العصرية في تعداد السكان،هذه العوامل مجتمعة

كانت العائق أمام الحصول على إحصاء دقيق لعدد سكان الصحراء، ولذا وجدنا أمامنا عدة إحصاءات متضاربة وغير متقاربة وبمعرفتها ومعرفة مصادرها يمكن الوصول إلى إحصاء تقريبي لسكان الصحراء الغربية.

حيث حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية (داغوستيني) عدد سكان مدينتي (العيون) و(الداخلة) بـ 42335 نقلا عن مصدر إسباني في عام 1966، وهناك عدة إحصاءات إسبانية لسكان الصحراء، ففي عام 1972 قال مندوب إسبانيا في لجنة الوصاية للأمم المتحدة بأن عدد سكان الصحراء يقارب 60000، وفي عام 1973 أكدت وزارة الخارجية الإسبانية ذلك العدد، بينما صرح المدير العام لإنعاش الصحراء الإسباني في سبتمبر 1974 أن عدد سكان الصحراء 7000، وذكرت إحصائية إسبانية أخرى في العام نفسه أن عدد السكان المقيمين في الصحراء هو: 73797، وأشار إحصاء للأمم المتحدة بأن عدد المهاجرين الصحراويين هو 36400 نسمة.

أما زاستمان (W. Zastman) فقد ذكر في مقالته: "نزاع في الصحراء" بأن عدد سكان الصحراء هو 75.000 نسمة، وهذه الإحصاءات التي أعطيت في منتصف السبعينات تقريبا قد تغيرت الآن. [1]

حسب هيئة الأمم المتحدة وصل عدد السكان 612000 نسمة، وتبلغ مساحة اليابسة 226000 كيلومتر مربع.[2]

[1] عبد الملك خلف التميمي، **أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية**، الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 244-245.

[2] بوابة بيانات الأمم المتحدة UN data

خريطة رقم (02): تمثل الصحراء الغربية وحدودها

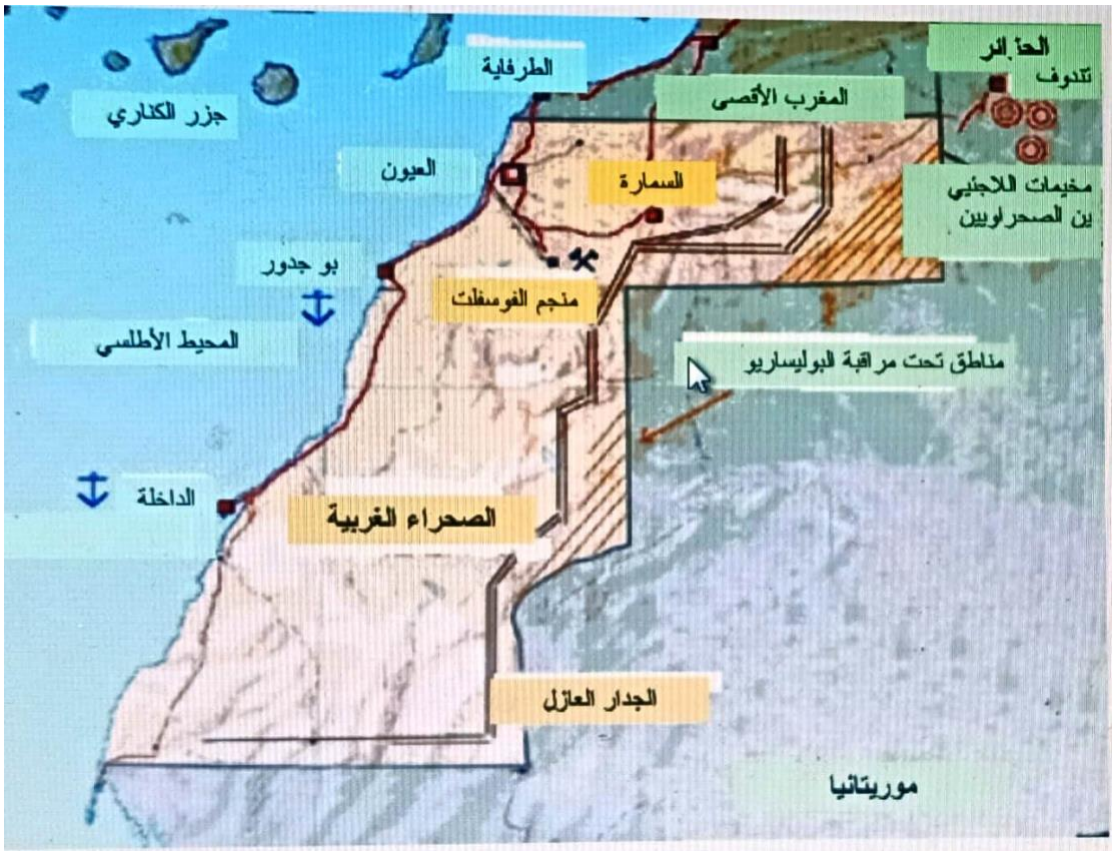

Source: Available at: < magno.uab.es/fas/fas/map-sahara-det.gif>

بدأت المشكلة ما بين 1958 و1963، وبدأت مطالب المغرب، ثم مرحلة جديدة في العلاقات المغربية الإسبانية قد بدأت بعد إعلان استقلال المغرب، عام 1956، فرغم إعلان الاستقلال إلا أن بعض أجزاء المغرب حسب مطالب الحركة الوطنية المغربية كانت لا تزال بحوزة المستعمر الإسباني وهي: "مدينتا مليلة وسبتة والجزر الجغرافية في الشمال، ومدينتا طرفاية وأفنى"، وقد سلمنا للمغرب عام 1958، ووادي الذهب (الصحراء الغربية). [1]

إن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية قد واجهت بمعارضة إقليمية وإفريقية ودولية، فالجزائر تؤيد تقرير المصير للشعب الصحراوي، وموريتانيا انسحبت من الصحراء واعترفت

[1] عبد الملك خلف التميمي، **مرجع سابق**، ص ص 248-254.

بالشعب الصحراوي، ومنظمة الوحدة الإفريقية قبلت جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية عضواً فيها، والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية طالبتا باستفتاء في الصحراء التقرير المصير ، وهناك من يؤيد المغرب في مطالبته بالصحراء لأسباب عديدة منها علاقات تلك الدول بالمغرب ومعاداتها للثورة وأي نظام يأتي عن طريقها، والقوى والدول التي لها مصالح إستراتيجية في المنطقة من ضمنها المصالح الاقتصادية.

عليه، دونما اجترار للتطورات والظروف التاريخية التي قادت إلى أن تؤول مشكلة الصحراء الغربية، والتي عمرت لحوالي خمسين عاما، إلى وضعيتها الراهنة بما تجسده من سير طرفيها الرئيسيين (المغرب وجبهة البوليساريو) على قضيب واحد ولكن متقابلين، إذ لا يزال المغرب متشبثا بطرحه المؤسس على منح الإقليم حكما ذاتيا في إطار السيادة المغربية، بينما لا تزال جبهة البوليزاريو غير مستعدة لأن تتزحزح قيد أنملة عن المضي إلى نهاية المطاف في خيار تقرير المصير من خلال استفتاء أممي، فإنّ المشكلة ظلت حبيسة البعد الأمني، فالمغرب وبحكم وضعيته الجيوإستراتيجية يخشى في حال تقرير مصير الإقليم ليس فقط خطر التعرية الإستراتيجية نتيجة قضم جزء يعتبره من أراضيه.[1]

2- مواقف الأطراف من النزاع

نقصد به الأطراف المباشرة موريتانيا واسبانيا وغير المباشرة: الجزائر.

أ- موقف موريتانيا

كانت موريتانيا تطالب بالصحراء أيضا، قبل وبعد حصولها على الاستقلال عام 1961، فقد أعلن المختار ولد داده في عام 1957، "إن الصحراء جزء لا يتجزأ من تراب موريتانيا الوطني، ويجب أن تنال الحرية، وبدأت طالبتها الجدية بالصحراء بعد انتهاء مشكلتها مع المغرب واعتراف الأخيرة بها كدولة مستقلة.

[1] عادل عبد الصبور، "تفعيل الاتحاد المغاربي... محفزات جديدة ومعطلات قديمة"، **آفاق إفريقية**، مج (10)، ع (36)، 2012، ص 102.

استندت موريتانيا في مطالبتها بالصحراء الغربية إلى العامل الجغرافي والعامل الاجتماعي بأن الصحراء جغرافيا مكملة لموريتانيا وأن شعبها جزء لا يتجزأ من القبائل التي تكون الشعب الموريتاني، ثم استندت موريتانيا كذلك في الكتاب الأبيض المغربي الذي سبقت الإشارة إليه والذي أصدره المغرب ثبت حقه في الصحراء جاء فيه: "أن الصحراء جزء من موريتانيا وأن، موريتانيا جزء من المغرب، ولكن قرار الأمم المتحدة في ديسمبر 1966 قد طالب بإجراء استفتاء في الصحراء، وذكر أنه على الحكومة الإسبانية التعاون ذلك بين المغرب وموريتانيا لتمكين السكان المحليين من تقرير مصيرهم.

في جويلية 1978 قام انقلاب عسكري في موريتانيا عزل حكومة المختار ولد داده، وتعهد بتطهير البلاد، والقيام بإنهاء الحرب مع الصحراء، عند ذلك قامت "البوليزاريو بإعلان وقف إطلاق النار من جانبها، وسرعان ما تحركت الأطراف المعنية بالقضية باقتراح مجموعة من الحلول للمسألة الصحراوية بإعلان وحدة فيدرالية بين الصحراء وموريتانيا، أو إقامة جمهورية صحراوية مستقلة، وقد وقف المغرب ضد هذه الأفكار واعتبر ذلك حلا منفرداً، وفي عام 1979 توصلت موريتانيا إلى اتفاقية مع المغرب يقوم بموجبها يسحب قواته من موريتانيا.

بخصوص موقفها من النزاع في الصحراء الغربية والذي هو قائم إلى اليوم، ما أكده وزير ديوان الرئيس الغزواني، ناني ولد اشروقه: [1]

"أن موقف موريتانيا القائم على الحياد الإيجابي في نزاع الصحراء الغربية لم يتغير منذ 1979"

[1] القدس العربي، "موريتانيا تجدد حيادها في نزاع الصحراء واستياءها لقتل مواطنيها مؤخرا، 15 سبتمبر 2022، في:

<https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/>

ب-موقف الجزائر

لقد تزعمت الجزائر معارضة مطالب المغرب في الصحراء الغربية على المستوى الدولي، كما دعمت حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وقدمت المساعدات المادية والمعنوية لثورة البوليزاريو منذ البداية، وكانت بعض المصادر تراهن على تغيير موقف الجزائر من قضية الصحراء بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعيين الرئيس الشاذلي بن جديد، فقد اتبع نفس خط الرئيس الراحل لكن مع بعض التغيرات التي بدأت تظهر ابتداء من سنة 1986 والتقارب الذي بدأ يحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية وحتى مع المغرب، وكان يجب انتظار سنة 1988حيث أعلن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أن الجزائر ليست طرفا في المشكلة وأنها تساند أي اتفاق بين طرفيها المغرب والبوليزاريو وكان حازما في المطالبة باحترام مبادئ القانون الدولي. [1]

ج- الموقف الاسباني

بدوره الموقف الإسباني من قضية الصحراء لم يتغير، وهو المزيد من الاستنزاف للمغرب وإضعافه ومواصلة تعقيد الملف، حتى يضمن بقاء احتلال سبتة ومليلية والجزر الجعفرية بدون أية مشاكل في الوقت الحاضر والمستقبل، فالرؤية الإسبانية (سياسيا وحضاريا) تدرك بأن تحقيق أي تقدم نوعي في ملف الوحدة الترابية سيؤدي لا محالة إلى المطالبة مستقبلا باسترجاع المدينتين، ولذلك ليس في مصلحة إسبانيا تحقق طموحات المغرب بأن يصبح دولة "قوية ومؤثرة" في محيطه الإقليمي والإفريقي. [2]

---

[1] أحمد مهابة، "مشكلة الصحراء الغربية وبداية مرحلة جديدة"، **السياسية الدولية**، ع (109)، جويلية 1992، ص 124.

[2] سلمان بن نعمان، "العقل الإسباني: حل ملف الصحراء تهديد لسبتة ومليلية"، **جريدة الأيام الأسبوعية**، ع (964) من 20 ماي إلى 27 ماي 2021.

3- مساعي حل النزاع منذ وقف إطلاق النار

عليه، منذ وقف إطلاق النار عام1991، تم تقسيم الإقليم إلى قسمين، حيث يسيطر المغرب على ما يقرب من85 ٪ من الإقليم وجبهة البوليساريو على15 ٪ المتبقية .يتم فرض هذا الفصل من خلال سلسلة من الجدران الدفاعية التي بنتها المملكة في الثمانينيات، يشار إلى الجدار باسم" الجدار"، ويمتد على طول 2700 كيلومتر ويُعتقد أن حزام الألغام الذي يمتد على طوله هو أطول حقل ألغام متواصل على هذا الكوكب.

أ- المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء (2007)

تم تسجيل الصحراء في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بطلب من المغرب سنة 1963، للمطالبة بإنهاء الاستعمار في الأقاليم التي تحتلها إسبانيا، وذلك عبر سنوات قبل تأسيس جبهة البوليساريو عام 1973.

تقترح المبادرة المغربية لسنة 2007 اعتماد الحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء، كخيار مناسب بدل الاستفتاء الذي تأكدت استحالة تنظيمه، حيث لا يعد الاستفتاء طريقة الاستشارة الوحيدة المعمول بها للتعبير عن إرادة سكان إقليم معين. [1]

قد أشاد المنتظم الدولي بمصداقية هذه المبادرة في عدة مناسبات. على سبيل المثال، خلال اجتماع مجلس الأمن المخصص لقضية الصحراء، المنعقد شهر أكتوبر 2020، ذكر السفير الفرنسي أنّ" فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي المغربي لسنة 2007 يشكل قاعدة جدية وموثوقة للمحادثات من أجل استئناف الحوار".

قد تمت إعادة التأكيد على هذا الموقف في إعلان الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، الذي وقعه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 4 ديسمبر 2000م، وفقا لهذا

[1] المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، "مسرد المصطلحات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية"، المملكة المغربية، مارس 2021، ص 19.

الإعلان،" تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على مجموع أراضي الصحراء الغربية، وتعيد تأكيد دعمها لمقترح الحكم الذاتي الجدي والموثوق والواقعي، على اعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ومستدام للنزاع في الصحراء الغربية.[1]

ب- **المفاوضات غير الرسمية**

بدأت المفاوضات غير الرسمية في جوان 2007 وفي آخر محطاتها – انطلقت بشأن مشكلة الصحراء الغربية الجولة التاسعة من المحادثات غير الرسمية في مانهاست بالولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2012 تحت إشراف المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس – وبمشاركة ممثلين عن الأطراف المعنية (المغرب والجزائر وموريتانيا إلى جانب البوليساريو).

قد جاء انعقاد هذه الجولة الجديدة من المفاوضات غير الرسمية بعد مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 12 سبتمبر 2011 على قرار يجدد دعم المنظمة الأممية لسلسلة المفاوضات حول المشكلة، ودعوتها "كافة الأطراف وبلدان المنطقة إلى التعاون بشكل كامل مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وفي ما بينها".

غير أنّ الجولة انتهت كما سابقاتها، دون تحقيق تقدم يذكر في جوهر المشكلة على أرضية أنّ كلا الطرفين قد رفض القبول بطرح الآخر كقاعدة وحيدة للمحادثات، على حد ما أعلن موفد الأمم المتحدة كريستوفر روس في حينه، فيما توزعت الاتهامات المتبادلة بين الأطراف المعنية بالتسبب في إفشال الجولة، وبالتالي بقيت مشكلة الصحراء الغربية حجر عثرة أمام تفعيل الإتحاد المغاربي.[2]

بعد ست سنوات من غياب الحوار بين أطراف النزاع، نظمت جولة أولى، مغلقة، بإشراف هورست كولر الرئيس الألماني الأسبق، في ديسمبر 2018 في مقر الأمم المتحدة بجنيف.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 9- 10.

[2] عادل عبد الصبور، مرجع سابق، ص ص 93 – 107.

لكنها لم تأت بأي نتائج، ثم نظمت الجولة الثانية الخميس والجمعة في مكان لم يكشف قرب جنيف بحضور وزراء خارجية الجزائر والمغرب وموريتانيا.[1]

منذ محادثات جنيف الثانية في ديسمبر 2019، شهدت قضية الصحراء الغربية عددا محدودا من اللقاءات والجهود الدبلوماسية، لكنها لم تُسفر عن تقدم ملموس بسبب استمرار الخلافات الجوهرية بين الأطراف، فيما يلي أبرز المحطات منذ ذلك الوقت، قبل محادثات جنيف، استقال المبعوث الأممي الخاص للصحراء الغربية، هورست كولر، في ماي 2019 لأسباب صحية، تركت هذه الاستقالة فراغًا دبلوماسيًا، حيث لم يتم تعيين بديل دائم له حتى الآن، مما أثر على وتيرة المفاوضات.

بعد أكثر من عامين من الفراغ الدبلوماسي، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الدبلوماسي ستيفان دي ميستورا كمبعوث خاص جديد للصحراء الغربية في أكتوبر 2021. جاء هذا التعيين كخطوة لإعادة إحياء الجهود الدولية لحل النزاع، الذي قام بعدة زيارات إلى المنطقة في عام 2022، حيث التقى ممثلين عن المغرب، جبهة البوليساريو، الجزائر وموريتانيا، هدفت هذه الزيارات إلى تقييم المواقف واستكشاف إمكانية استئناف المفاوضات، رغم ذلك، لم تُعلن أي نتائج ملموسة من هذه اللقاءات، حيث ظلت المواقف متصلبة.

تصاعد التوترات الميدانية (2020-2023) حيث شهدت المنطقة تصاعدا في التوترات العسكرية، خاصة بعد انتهاك جبهة البوليساريو لوقف إطلاق النار في نوفمبر 2020، عندما أغلقت معبر الكركرات الحدودي، رد المغرب بعملية عسكرية لفتح المعبر، مما أدى إلى تجدد

[1] موقع DN، "فشل الجولة الثانية من محادثات الصحراء الغربية وحديث عن ثالثة"، 22 مارس 2019، في:
<https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%B4%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9/a-48031651>

الاشتباكات في المنطقة العازلة، هذه التطورات أثرت سلبا على الجهود الدبلوماسية، حيث ركزت الأطراف أكثر على الجانب العسكري بدلًا من الحلول السياسية.

واصلت الأمم المتحدة، من خلال بعثة مينورسو، مراقبة الوضع في الصحراء الغربية ودعت إلى استئناف الحوار. ومع ذلك، لم تُعقد أي جولات تفاوضية رسمية منذ محادثات جنيف 2019 بسبب استمرار الخلافات وعدم وجود مبعوث أممي فعال لفترة طويلة.

منذ 2019، لم تشهد قضية الصحراء الغربية أي تقدم دبلوماسي كبير، حيث ظلت الأطراف متشبثة بمواقفها؛ في المقابل، شهدت المنطقة تصاعدا في التوترات الميدانية، مما يجعل الحل السياسي أكثر صعوبة في المستقبل القريب.

ثالثا: انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية

يعد انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية أحد العوامل الرئيسية التي تُعيق التكامل الإقليمي في شمال إفريقيا،حيث أدى تفكك الدولة الليبية إلى انتشار الفوضى الأمنية والتدخلات الخارجية، مما زاد من انعدام الثقة بين دول المنطقة، وتحولها إلى بؤرة للصراعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما فرض تحديات أمنية مشتركة على دول الجوار مثل تونس والجزائر ومصر، وجعلها تتبنى سياسات أمنية فردية بدلا من التعاون الجماعي، بالإضافة إلى ذلك، أدت الفوضى في ليبيا إلى تعطيل حركة التجارة والاستثمار، وتدفق المهاجرين غير الشرعيين، مما زاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على دول المنطقة، وأصبحت ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية، حيث تدعم دول مثل تركيا وروسيا والإمارات وفرنسا أطرافا متعارضة في الصراع الليبي، هذه التدخلات أدت إلى تعميق الانقسامات الإقليمية بسبب تبنيهم مواقف مختلفة تجاه الأزمة الليبية.

1- تحول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة منهارة

من الناحية التحليلية تعتبر ليبيا كدولة تعرف مظاهر الفوضى الناشئة في المنطقة فإن رحيل القذافي أدى فقط بهذه الحالة إلى مزيد من التفاقم، وذلك ما أكدته نظرية لوليام زارتمان والتي مفادها أن عدم فعالية المؤسسات الديمقراطية في الدول الإفريقية ليست بالضرورة هي السبب في انهيارها، طالما أن هذه المؤسسات أصلا لا تعمل بفعالية أفضل في الدول التي ينظر إليها على أنها غير منهارة.[1]

[1] محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل :نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول: "دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) باريس والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية (DIIS) ، كوبنهاغن 26 فيفري 2014.

لا شك في أن تداعيات تشظي الهيئة الاجتماعية وتفكك الجغرافيا والمؤسسات وتصاعد التدخل الإقليمي في ليبيا تمثل تحديات جسيمة تلقي بظلالها على أمن الإقليم المغاربي برمته.[1]

مع بداية الأحداث في ليبيا تشكلت قوات المعارضة المسلحة التي أعلنت ولاءها للمجلس الوطني الانتقالي من مجموع المناطق التي أيدت الثورة ضد النظام، ورغم التركيبة القبلية التي يتسم بها التوزيع المناطقي للسكان في ليبيا،إلا أنه لا التباعد الجغرافي بين المناطق الليبية، ولا الانتماء القبلي مثّلا أي عائق لتوحيد الصف والهدف نحو إسقاط النظام، ولم يكن هناك أية إشارة تدل على انقسام قبلي أو طائفي بين قوات المعارضة المسلحة، بل أظهرت القوات التابعة للمجلس روحا من التعاون والمشاركة في المواجهة عبر الانتقال من منطقة إلى أخرى للمشاركة في مواجهة قوات النظام بدأت ظاهرة الانتماء القبلي تظهر بشكل جلي بين صفوف قوات المعارضة بعد سيطرتها على طرابلس بتاريخ 2011/8/22 بشكل مباشر، حيث بدأ التنافس ما بين القوات الأكثر تعدادا وعتادا، وهي القوات التابعة لمنطقة مصراتة التي تقع شرق العاصمة طرابلس، ومنطقة الزنتان الواقعة جنوب غرب العاصمة، حيث بدأ التسابق على ما رأوا بأنه مغانم خاصة بهم، وأنهم الأحق بها من غيرهم.[2]

في 4 أفريل 2019 أطلق حفتر عمليته «طوفان الكرامة». وحشد قواته من وسط ليبيا وشرقها باتجاه طرابلس للإطاحة بحكومة الوفاق الوطني وإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بمكسب آخر من مكاسبه العسكرية، كما حاول حفتر في هجومه الاستفادة من الانقسامات الاجتماعية القائمة في المنطقة الغربية، التي بدت أنها معرضة للتأثر بشكل خاص. فقد لعبت الجماعات المتذمرة التي سبق تهميشها بعد 2011 الموالية للقذافي وقادة الجماعات المسلحة الذين سبق تهميشهم من قبل سلطات طرابلس (عادل دعاب من غريان واللواء التاسع الكانيات)

---

[1] خليفة حداد، "التشظي الاجتماعي في ليبيا : المسارات والتداعيات الأمنية الإقليمية"، في: مروان قبلان، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص ص 356- 357.

[2] سعد محمد سعد زايد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، **مجلة الشئون الأفريقية**، مج (02)، ع (07)، جويلية 2014، ص ص 118 -121.

في ترهونة دورا أساسيا في التوسط في التحالفات التي سمحت لحفتر باقتحام غربان وترهونة وحشد قواته باتجاه غرب طرابلس. وثمة تحالفات أخرى كانت قد حظيت بالدعم لسنوات قبل بدء الهجوم، كتلك التي توسطت مع الجماعات المسلحة من خلال الشبكات السلفية المدخلية في صبراتة وسرت والزنتان.

كانت غالبية القوات التي حشدت ضد حفتر عام 2019 تتقاسم نفس الدعامة الاجتماعية للقوات التي حشدت ضد القذافي عام 2011.[1]

لا يمكن لأي كان مهما بلغت درجة تفاؤله حول الأحداث في ليبيا، أن يقول بأن الأوضاع في هذا البلد منذ سقوط نظام معمر القذافي تسير نحو الأفضل، ف ظلت الأوضاع في ليبيا تسير من السيئ إلى الأسوأ خاصة في الجانب الأمني، ولعل أكبر دليل على التدهور الأمني يتمثل في اختطاف رئيس الحكومة (علي زيدان) بتاريخ 10 أكتوبر 2013 ، مما يشير بوضوح إلى الفوضى الأمنية التي أصبحت مصدرا أساسيا في شل عمل مؤسسات الدولة، وما زاد من تعقيد هذه المعضلة أن المسببات للانفلات الأمني في الداخل الليبي بدأ تأثيرها يمتد خارج الحدود الليبية غربا حتى مالي وشرقا إلى سيناء في مصر.[2]

2- التدخل الأجنبي في ليبيا

في السابع من مارس 2011 اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1973 بفرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية من أجل المساعدة على حماية المدنيين، باستثناء الرحلات الجوية التي يكون غرضها الوحيد غرضا إنسانيا، من قبيل إيصال المساعدة أو تيسير إيصالها، بما فيها الإمدادات الطبية والأغذية والعاملون في المجال الإنساني وما يتصل بذلك من مساعدة، أو إجلاء الرعايا الأجانب من الجماهيرية العربية الليبية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 34-36.

[2] سعد محمد سعد زايد، مرجع سابق، ص 143.

علاوة على ذلك رخص مجلس الأمن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام "باتخاذ جميع التدابير اللازمة"، الحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب هذه الفقرة التي ينبغي إخطار مجلس الأمن بها فورا، عبارة "جميع التدابير اللازمة" تشير إلى سماح مجلس الأمن للدول بالتحرك حتى عسكريا في هذا الشأن، وبالطبع الدول لا يمكنها التحرك فرديا في مثل هذه المواقف وإنما عادة من خلال منظمات إقليمية كحلف شمال الأطلسي مثلا أو تحالف نابع منه. [1]

خريطة رقم (03) : تمثل التدخل العسكري في ليبيا

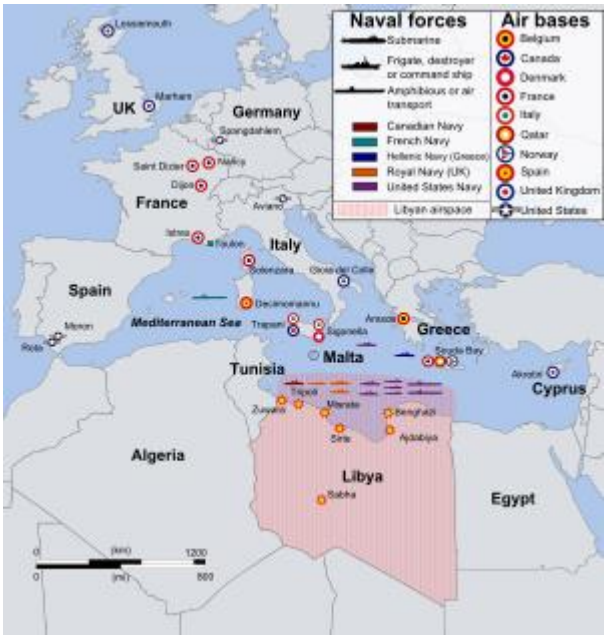

[1] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني: في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 93.

يرى الحلف الأطلسي أنّ الحالة الليبية توفرت فيها ثلاثة شروط جعلت التدخل ممكنا بل وضروريا: [1]

أولها: طلب داخلي من المعنيين أنفسهم، حيث يعتبر أن الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان نظام القذافي سيقترفها في حقه لإخماد الانتفاضة الشعبية وإبقاء نظامه؛

ثانيها: وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الأمن الذي شرعن التدخل لحماية المدنيين، وبالتالي تحرك الحلف في إطار الشرعية الدولية؛

ثالثها: وجود مطالبة إقليمية بالتدخل، أي شرعنة إقليمية عربية – للتدخل في ليبيا.

يطرح الكثير من المتابعين لمسألة التدخل العسكري في ليبيا التساؤل التالي: لو لم يكن هناك بترول في ليبيا هل كان الأطلسي يجشم نفسه عناء التدخل في هذا البلد؟ وهنا يذكر أصحاب هذا التساؤل أيضا بأنّ الكثير من الحكام الدكتاتوريين في إفريقيا كانوا يحظون بالحماية الأمريكية أو بحماية فرنسية أو بحمايتهما معا، والعقيد القذافي نفسه صار صديقا للغرب بعد تسوية عدد من الملفات معه، وعليه فأنصار هذا الرأي يعتقدون أن الهدف الحقيقي للتدخل هو البترول، وكما حدث في العراقي فالغاية هي السيطرة أو على الأقل مراقبة منابع النفط الرئيسية في العالم، وجعلها وسيلة للمساومة في إطار التنافس الاقتصادي العالمي، أما الولايات المتحدة الأمريكية لم تكفها سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، ولكنها تسعى للسيطرة على كل منابع "الذهب الأسود" غير العالم كله، كأداة لتكريس هيمنتها العالمية؛ ومن بين الخمسة عشر عضوا، تبنى مجلس الأمن الدولي يوم الخميس 17 مارس 2011 قرارا يقضي بفرض حظر طيران فوق الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة واتخاذ كل التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للعقيد معمر القذافي.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 94،95.

قد صوت على القرار الذي تبنته المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة ولبنان، عشر من الدول الأعضاء في المجلس، وامتنعت كل من روسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند، أي أنه لم تعترض أي من الدول الخمس دائمة العضوية وتعاملت مع القرار على النحو الآتي: [1]

_ الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على القرار، وأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما" يوم 18 مارس بداية العمليات العسكرية، مستبعدا في الوقت نفسه أي إنزال عسكري بري على الأراضي الليبية، ووجهت حاملات طائراتها Bataan وبارجتي دعم وإسناد نحو ليبيا؛

_فرنسا تم تهدف فرنسا إلى التدخل في ليبيا دون ترخيص من الأمم المتحدة، لكنها كانت قد اتخذت قرارها بالتدخل، ودخلت في معركة دبلوماسية، وألحت على الدول الأربع الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن لأخذها قرارها في هذا الشأن، كما عملت مع بعض الدول العربية التي أبدت استعدادها للمساهمة في حماية المدنيين في ليبيا، وقد حاولت فرنسا تفادي تأخرها في التعاطي مع الربيع العربي، خصوصا أن موقفها من الثورة "تونس" لم يكن في الوقت المناسب، أي أنه كان متأخرا كثيرا ومراهنا على نظام تساقط بسرعة لم يكن يتوقعها حتى أكثر الناس تفاؤلا. كما دعت فرنسا لقمة ثلاثية حول ليبيا تجمع كلا من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛

_بريطانيا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ساند عملية التدخل منذ بداية مارس 2011؛

_روسيا: لم تقل "لا" صراحة، لكنها ظلت مترددة بشأن كل فكرة عن التدخل، وامتنعت عن التصويت؛

_الصين امتنعت عن التصويت ولم تكن متحمسة بتاتا للقرار، وسعت لإيجاد مخرج ما للعقيد القذافي.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 95،96.

تولت الولايات المتحدة جزء من المرحلة الأولى من العملية (استهداف دفاعات القذافي)، في حين تكفل الأوروبيون ببقية العملية ومعظم أعبائها العسكرية، وجرى الاتفاق معهم على أن يتحملوا تكاليف ما بعد الصراع، لأن "إفريقيا حديقة الأوروبيين الخلفية، وليست حديقتنا"، حسب تعبير أوباما، وأُشركت دول عربية مثل (قطر، والإمارات، والأردن) بإعطائهم أدوارا لوجستية لتحظى العملية بالقبول اللازم في العالم العربي، وكذلك كان للمصالح المشتركة بين روسيا وفرنسا آنذاك دور في اتخاذ روسيا لقرارها.

خريطة رقم (04): تمثل إنتاج النفط الليبي

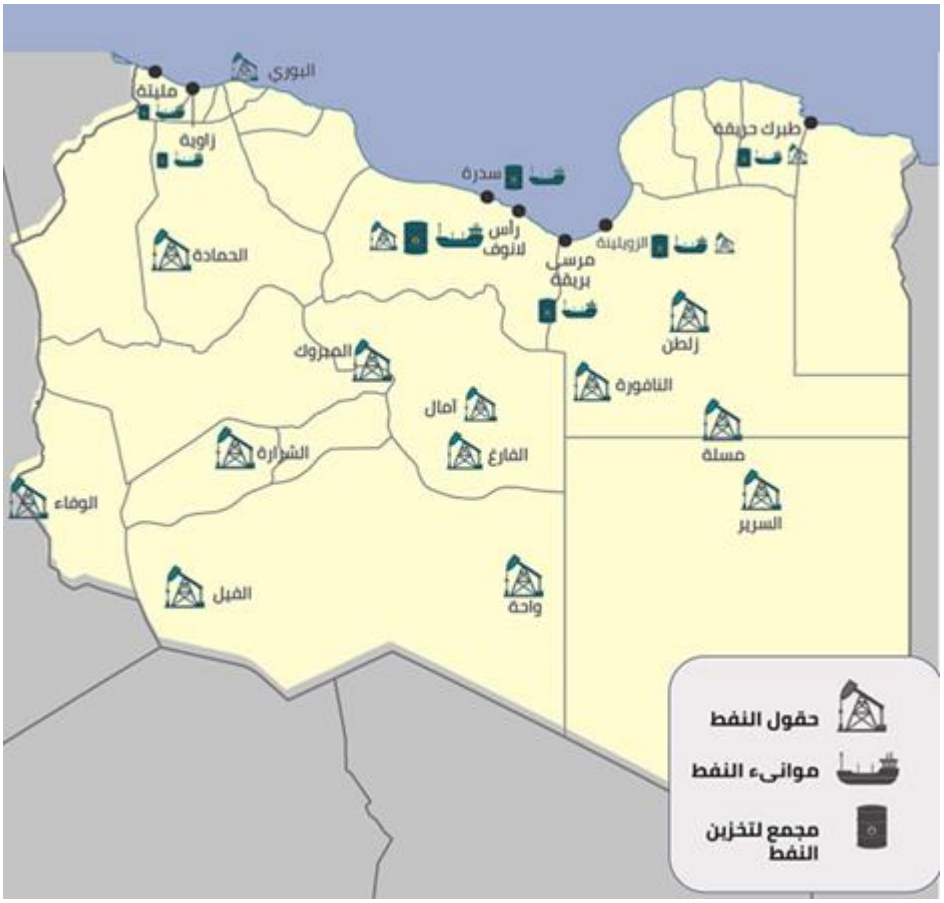

Source: < https://marsad.ecss.com.eg/69298/>

حيث أنّ امتلاك ليبيا للنفط هو السبب الرئيسي أو الدافع الأساسي نحو التدخل الأجنبي في ليبيا تحت ذريعة تلبية نداء استغاثة الليبيين.

انتهت مرحلة تدخل حلف شمال الأطلسي بإسقاط القذافي ومقتله على يد الثوار، ووضع ليبيا تحت البند السابع، لتدخل ليبيا مرحلة أصعب محفوفة بمعوقات أكبر، وليتحول التدخل الخارجي من دعم الثوار إلى تفكيكهم، ومن دعم الإرادة الشعبية إلى إقصائها، وتقلص دور القوى الغربية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، حيث فشلت في دعم الانتقال السلمي للسلطة ودعم بناء مؤسسات الدولة، وتبني موقف موحد من الأحداث، وعدم الانحياز لأطراف على حساب أخرى، ومع تسارع الأحداث على الأرض، وارتفاع حدة الاستقطاب السياسي –بتحفيز خارجي– تحول الفاعلون الدوليون الأساسيون إلى فاعلين على الهامش، وبرز دور الأطراف الإقليمية والعربية، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة، يليها مصر (ما بعد انقلاب يوليو 2013).

شهدت هذه المرحلة تحولات كبرى مدفوعة بتأثير الأطراف الخارجية الجديدة على الساحة، وبلغ الاستقطاب السياسي ذروته، وسرعان ما تشكلت جبهات جديدة انقسمت فيها المكونات السياسية والعسكرية إلى قسمين: ثورة وثورة مضادة.

كانت فرنسا أول الدول اعترافا بالمجلس الانتقالي الليبي وأكثرها حماسا لدعم الثورة وإسقاط القذافي، لكنها لم تكن الأكثر حماسا لدعم عملية الانتقال السلمي وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت مرحلة ما بعد سقوط القذافي وحتى 2015 غياباً شبه كامل لفرنسا، لتعود لاحقا من الباب الخلفي من خلال دعم الجنرال المنقلب على الشرعية، خليفة حفتر، عسكريا ولوجستيا، على عكس معظم القوى الأوروبية والدولية التي فضلت عدم التورط المباشر في فوضى المشهد الليبي، انخرطت فرنسا في دعم معسكر الانقلاب، منطلقة في ذلك من عدة منطلقات، أبرزها:[1]

[1] يوسف لطفي، "التدخلات الخارجية في ليبيا: الأسباب والنتائج"، 22 نوفمبر 2021، في:
<https://fikercenter.com/2021/11/22/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8/>

–قوة الاتجاه المناهض للإسلام السياسي في الإليزيه، الذي تصدره وزير الدفاع الأسبق ووزير الخارجية جان إيف لودريان؛

–علاقة لودريان القوية بكل من ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث كان للودريان دور كبير في تحديد ملامح السياسة الخارجية تجاه ليبيا؛

–الأهمية الإستراتيجية واللوجستية للجنوب الليبي بالنسبة إلى باريس.

–تقديم باريس دعم الدكتاتوريات لضمان "استقرار" المنطقة على دعم الحريات.

–المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة مع معسكر الثورة المضادة (مصر ، والإمارات؛

انجرار باريس خلف حلفائها العرب قادها لإخفاقات كبيرة في المشهد الليبي، فقد خسرت قدرتها على التأثير بممارسة العمل الدبلوماسي، كما تحجَّم دورها بدخول روسيا إلى المشهد بقوة من خلال مجموعة فاغنر، واليوم تقف باريس على هامش المشهد الذي تحول إلى ملعب لكل من روسيا وتركيا ومصر.

تسعى تركيا لزيادة نفوذها في إفريقيا من خلال تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والدبلوماسية بدول القارة، وتطمح لتأسيس ممر تجاري يربطها بأوروبا بالشراكة مع إيطاليا، لكنها تواجه صعوبات في ذلك من جراء قوة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين كل من مصر والمغرب وبين ألد أعداء تركيا الإقليميين (فرنسا والإمارات).

جاء التدخل في ليبيا فرصة تاريخية لتركيا لتعزز من حضورها لا في إفريقيا فقط وإنما في البحر المتوسط الذي تخوض فيه صراعا مصيريا مع اليونان وفرنسا، ووفر لها غطاء لتوسيع بصمتها العسكرية من خلال الحضور العسكري في كل من قاعدة الوطية الجوية ومصراتة والخمس وطرابلس، ورفع مبيعات السلاح التركي متمثلا في طائرات "بيرقدار"

الشهيرة، والعربات القتالية المدرعة، بالإضافة لإتاحة الفرصة للاقتراب أكثر من ملف الهجرة "غير الشرعية" المهم لأوروبا.[1]

خريطة رقم (05): تمثل خارطة حدود تركيا كما تراها الحكومة التركية بالنسبة إلى ليبيا

Source:<https://www.aljazeera.net/politics/2020/7/28/%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-6%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%84%D9%83>

[1]Amine Harastani Madani, «Le Maroc en Afrique : diplomatie, sécurité et développement (1999 – 2020)», Policy Center for the New, Rabat 2020, p. 52.

انتهت آخر جولة صراع كبيرة في ليبيا في عام 2020، ويخشى كثير من الليبيين أن تؤدي المواجهة السياسية الحالية إلى اندلاع حرب أهلية جديدة، الباحث المختص في الشأن الليبي عبد الستار حتيتة يرى أن التصعيد العسكري والعودة إلى الحرب الأهلية؛ سيناريو صعب لكن "محتمل"؛ وفي تصريحات لموقع "الحرة"، يشير إلى أنّ: "الكثير من بلدان المنطقة ومعها الولايات المتحدة تسعى لتغليب الحل السياسي عن أي حل عسكري محتمل".

في مطلع 2021، كانت ليبيا سابع أكبر منتج للنفط الخام في أوبك وثالث أكبر منتج إجمالي للسوائل البترولية في إفريقيا وفقا لبيانات "إدارة معلومات الطاقة الأميركية"؛ وفي نهاية عام 2021، كانت ليبيا تمتلك 03 في المائة من احتياطي النفط المؤكدة في العالم، وتمتلك 39 في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في إفريقيا، فوفقا لـ "فاينينشال تايمز"، فإن إنتاج النفط الليبي متوقف عند حوالي 700 ألف برميل يوميا، وسط مخاوف من تسبب الصراع في خفض الإنتاج إلى نحو 100 ألف برميل يوميا، بما يعادل أقل من 10 في المائة من الطاقة الإنتاجية للبلاد.[1]

رغم أن الحوار أفضى مطلع فيفري 2021، إلى التوافق على مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية جديدين، فإن جسر الهوة بين الفرقاء الليبيين يبدو مطلبا متعاليا على الكثير من التفاصيل والأسباب الهيكلية والعميقة للتشظي الذي يتسم به المشهد السياسي والمشهد الاجتماعي والمشهد العسكري والمشهد المؤسساتي في ليبيا. [2]

قال متحدث باسم مجلس النواب الليبي في أول فيفري 2022 إنّ: المجلس أكد على إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بوقف التدخل الأجنبي في الشأن الليبي،[3] لذا بعد هذا التدخل

---

[1] ملفات العدد، "المعضلة الليبية... أزمة تاريخية ومسارات معقدة"، **الأسبوع المغاربي**، العدد (115)، 26 جويلية 2022.

[2] خليفة حداد، **مرجع سابق**، ص 323.

[3] العربية، "ليبيا: البرلمان يدعو لوقف التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي"، 1 فيفري 2022، في:
<https://www.alarabiya.net/northafrica/2022/02/0184%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8/>

الأجنبي في ليبيا الذي أعاق إعادة بناء الدولة، فإنّ ليبيا تبحث عن حل في سياق ليبي– ليبي بعيدا عن التدخل الأجنبي.

حيث يأمل الليبيون أن تؤدي انتخابات طال انتظارها إلى وضع حد للصراعات السياسية والمسلحة، وإنهاء الفترات الانتقالية المتواصلة منذ الإطاحة بنظام حكم معمر القذافي،حيث قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إنّ:

"لقاء بوزنيقة يهدف للوصول إلى انتخابات لإنهاء ازدواجية المؤسسات الليبية." [1]

[1] العربي، " سعيا لإنهاء أزمة ليبيا.. مجلسا النواب والأعلى للدولة يجتمعان بالمغرب"، 18 ديسمبر 2024، في:
<https://www.alaraby.com/news/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%8B%D8%A7 D8%B1%D8%A8/>

الخاتمة

في ختام هذه المطبوعة البيداغوجية حول "تحليل النزاعات الدولية"، يمكن التأكيد على أنّ الإحاطة بهذه الظاهرة المركّبة تقتضي مقاربة شمولية تجمع بين البعد المفاهيمي والنظري والتطبيقي؛ فقد سعت هذه المطبوعة إلى بناء أرضية معرفية متماسكة، انطلاقا من ضبط مفهوم النزاع الدولي وتمييزه عن المفاهيم القريبة منه، مرورا بإشكاليات إدارته وتصنيفاته المختلفة، وصولا إلى مستويات التحليل المتعددة والنظريات الإستراتيجية المفسّرة له، بما يسمح بفهم أعمق لديناميات النزاع وأسبابه ومسارات تطوره، كما أُولي اهتمام خاص لآليات ووسائل إدارة النزاعات، سواء السلمية أو القضائية، مع تدعيمها بنماذج مختارة هدفت إلى ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتعزيز القدرة التحليلية لدى الطلبة.

تبرز أهمية هذه المطبوعة إذن في كونها لا تكتفي بتقديم معرفة وصفية، بل تسعى إلى تنمية التفكير النقدي والمنهجي لدى الطلبة، وتمكينهم من أدوات تحليل علمية تساعدهم على تفكيك النزاعات الدولية وفهم تفاعلات الفاعلين الدوليين في سياقات مختلفة، كما تفتح أمامهم آفاقا للمقارنة بين المقاربات النظرية والتجارب التطبيقية، بما يعزز قدرتهم على استيعاب تعقيدات النظام الدولي المتغيّر.

تبقى هذه المطبوعة، في نهاية المطاف، إطارا معرفيا مفتوحا وقابلا للتطوير، يتوقف مدى الاستفادة منها على تفاعل الطلبة معها، وقدرتهم على توظيف مفاهيمها ومناهجها في التحليل والبحث والمناقشة؛ فهي دعوة لمواصلة التفكير والتساؤل، وربط ما تم اكتسابه من معارف نظرية بالتحولات الراهنة في العلاقات الدولية، بما يجعل من دراسة النزاعات الدولية مسارا مستمرا للتعلم والفهم والنقد، لا محطة نهائية عند حدود هذه المطبوعة.

قائمـــة المراجـــع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

موسوعة:

1. الأيوبي هيثم، **الموسوعة العسكرية**، بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ج2، 1989.

الرشيدي حسن، "الإستراتيجية الأمريكية في العالم"، في: <www.albayan_magazine.com>

الكتب:

1- بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية – الارترية**، الجزائر: دار الجيل، 2004.

2- دورتي جيمس وبالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: ولبد عبد الحي، الكويت: دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1995.

3- حداد خليفة، "التشظي الاجتماعي في ليبيا : المسارات والتداعيات الأمنية الإقليمية"، في: مروان قبلان، **الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

4- حماد كمال، **النزاعات الدولية دراسة قانونية**، مصر: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

5- حتى ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

6- مهنا أحمد نصر وخلدون ناجي معروف، **تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة غريب، ب س ن.

7- محمود خالد علي، **استراتيجيات إدارة الصراع الدولي**، عمّان: دار الحامد للنشر، 2019.

8- ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

9- منصر جمال، **التدخل العسكري الإنساني: في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

10- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: جامعة الكويت، 1982.

11- ـــــ ـــــــــــــــــ، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.

12- سعد الله عمر، **القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر: دار هومة، ط 2، 2010.

13- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة إدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، كتب عربية، 2006.

14- عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية تحليلية**، الجزائر: دار هومة، 2003.

15- عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

16- عليوة السيد، **إدارة الصراعات الدولية**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.

17- صادق مصطفى محمد، **دور الوساطة في حل النزاعات الدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

18- قادري حسين، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

19- شيلينغ توماس، **إستراتيجية الصراع**، تر: طيب نزهة وحمدان أكرم، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010.

20- التميمي عبد الملك خلف، **أضواء على المغرب العربي: رؤية عربية مشرقية** الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع،2011.

21- خضر حسان، **التفاوض: مقدمة**، القاهرة: المعيد العربي للتخطيط، 2005.

22- الغنيمي محمد طلعت، **الأحكام العامة في قانون الأمم**، الإسكندرية: منشأة المعارف، د. س.ن.

المقالات:

1- بن نعمان سلمان، "العقل الإسباني: حل ملف الصحراء تهديد لسبتة ومليلية"، **جريدة الأيام الأسبوعية**، ع (964) من 20 ماي إلى 27 ماي 2021.

2- دحماني رشيد، "التحكيم: كآلية بديلة لحل النزاعات (دراسة تحليلية ونقدية)، **مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية**، مج (07)، ع (01)، جوان 2022.

3- زايد سعد محمد سعد، "الميليشيات والتنظيمات المسلحة في ليبيا: ولاءاتها وأثرها على الوضع الأمني لليبيا ودول الجوار"، **مجلة الشئون الأفريقية**، مج (02)، ع (07)، جويلية 2014.

4- الحسيني زهير، "مفهوم النزاع القانوني في ظل فتوى محكمة العدل الدولية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، مج (47)،1991.

5- مهابة أحمد، "مشكلة الصحراء الغربية وبداية مرحلة جديدة"، **السياسية الدولية**، ع (109)،جويلية 1992.

6- عبد الله عمر، "تسوية النزاعات الدولية سلميا"، **مجلة العلوم القانونية**، مج (09)، ع(04)، 2020.

7- عبد الصبور عادل، "تفعيل الاتحاد المغاربي... محفزات جديدة ومعطلات قديمة"، **آفاق إفريقية**، مج (10)، ع (36)، 2012.

8- الصادق أبو هدف علي، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992.

9- توري يخلف، "تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، **مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية**، مج (07)، ع (02)، 2018.

المواد غير المنشورة:

1- درباش مفتاح عمر حمد، "العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الخرطوم، السودان، كلية القانون كلية الدارسات العليا، 2014.

2- وافي حاجة، "الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"، **رسالة الدكتوراه علوم**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

3- زعموش فوزية، مطبوعة بيداغوجية بعنوان " حل النزاعات الدولية "، **محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص القانون الدولي العام**، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2022/2021.

4- مهداوي عبد القادر، "محاضرات قانون المنظمات الدولية"، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2015/2014.

5- رزق طارق عبد الرؤوف صالح، "مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهايتها: مع الإشارة لنزاع الحدود بين العراق والكويت"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995.

6- رمضان خلف ومحمد بلال الجبوري، "دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات"، **رسالة ماجستير** في القانون العام، جامعة الموصل، العراق، كلية الحقوق، 2002.

مواقع الانترنيت:

بوابة بيانات الأمم المتحدة UN data

1- لطفي يوسف، "التدخلات الخارجية في ليبيا: الأسباب والنتائج"، 22 نوفمبر 2021، في:

<https://fikercenter.com/2021/11/22/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8/>

2- موقع DN، "فشل الجولة الثانية من محادثات الصحراء الغربية وحديث عن ثالثة"، 22 مارس 2019، في:

<https://www.dw.com/ar/%D9%81%D8%B4%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9/a-48031651>

3- ملفات العدد، "المعضلة الليبية... أزمة تاريخية ومسارات معقدة"، **الأسبوع المغاربي**، العدد (115)، 26 جويلية 2022.

4- العربي، " سعيا لإنهاء أزمة ليبيا.. مجلسا النواب والأعلى للدولة يجتمعان بالمغرب"، 18 ديسمبر 2024، في:

<https://www.alaraby.com/news/%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%8B%D8%A7%D8%B1%D8%A8/>

5- العربية، "ليبيا: البرلمان يدعو لوقف التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي"، 1 فيفري 2022، في:

<https://www.alarabiya.net/northafrica/2022/02/0184%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8/>

6- الصمادي لينا، "الوسائل القضائية لتسوية النزاعات الدولية"، **موقع أي عربي**، 2022/11/2.

إبراهيم سعد الدين، " توديع صراعات القرن العشرين"، *في:*

<www.eicds.org/arabic/publicationsAR/.../20thcconflicts.doc>

7- القدس العربي، "موريتانيا تجدد حيادها في نزاع الصحراء واستياءها لقتل مواطنيها مؤخرا، 15 سبتمبر 2022، في:

<https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1/>

تقرير:

1- المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، "مسرد المصطلحات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية"، المملكة المغربية، مارس 2021.

يوم دراسي:

1- حمشي محمد، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل :نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا"، مداخلة خلال يوم دراسي حول: "دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) باريس والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية (DIIS) ، كوبنهاغن 26 فيفري 2014.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Books:

1. Aron Raymond, **paix et guerre entre les nations,** Paris: calmande édition, 1962.

2. Axelrod Robert, **The Evolution of Cooperation**, New York: Basic Books, 1984.

3. Buzan Barry and Wæver Ole, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

4. Crocker A. Chester, Hampson Fen Osler, and Aall Pamela, **Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World**, Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007.

5. Erekat Saeb, **The Roadmap to Peace: Negotiation and Mediation in the Israeli–Palestinian Conflict,** Ramallah: Palestinian Academic Press, 2014.

6. Fravel M. Taylor, **Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes**, Princeton: Princeton University Press, 2008.

7. Freedman Lawrence, **Strategy: A History**, Oxford: Oxford University Press, 2013.

8. Gaddis John Lewis, **The Cold War: A New History**, New York: Penguin Press, 2005.

9. Jervis Robert, **Perception and Misperception in International Politics**, Princeton: Princeton University Press, 1976.

10. Karl Haushofer, **Geopolitics of the Pacific Ocean**, New York: Alfred A. Knopf, 1938.

11. Lustick Ian, **Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank–Gaza, Ithaca,**Cornell University Press, 1993.

12. Mahan T. Alfred, **The Influence of Sea Power upon History 1660–1783**, Boston: Little, Brown and Company, 1890.

13. Menon Rajan and Rumer Eugene, **Conflict in Ukraine: The Unwinding of the Post–Cold War Order**, Cambridge: MIT Press, 2015.

14. Miall Hugh, **conflict transformation : A Multi- Dimensiona**l, Bergh of Hand book of conflict transformation, available from:< www.berglof-center.org>

15. Morgenthau J. Hans, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York: Alfred A. Knopf, 1948.

16. Myerson B.Roger, **Game Theory: Analysis of Conflict**, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

17. Nye S. Joseph Jr., **Soft Power: The Means to Success in World Politics**, New York: Public Affairs, 2004.

18. Ratzel Friedrich, **Political Geography**, London: Macmillan, 1897.

19. Rhodes Richard, **Arsenals of Folly: The Making of the Nuclear Arms Race**, New York: Knopf, 2007.

20. Sakwa Richard, **Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order**, Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

21. Spykman J.Nicholas, **The Geography of the Peace**, New York: Harcourt, Brace and Company, 1944.

22. Waltz N. Kenneth, **Man, the State, and War: A Theoretical Analysis**, New York: Columbia University Press, 1959.

23. _____ _____, **Theory of International Politics**, Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

24. Weizman Eyal, **Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation**, London: Verso, 2007.

25. Wendt Alexander, **Social Theory of International Politics**, Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Articles:

1. Bercovitch Jacob and Regan M. Patrick, "The Structure of International Conflict Management: An Anakysis of the Effects of Intractability and Mediation," **The International Journal of Peace Studies**, Vol(4), N° (01), 1999, available from:

<http://www.gmu.edu/programs/icar/ijps/vol4_1/bercovitch.html>

2. S. Robert, Touval Saadia, and Zartman William, "International Mediation in Theory and Practice", **Naval War College Review**, Vol. (44) N° (02), Available at:

<https://digital-commons.usnwc.edu/nwc-review/vol44/iss2/28>

3. Mackinder J. Halford, "The Geographical Pivot of History," **The Geographical Journal**, N° (04).

4. Wendt Alexander, "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", **International Organization**, Vol. (46), N°. (02), 1992.

5. _____ _____, "Collective Identity Formation and the International State," **American Political Science Review**, Vol. (88), N°. (02), 1994.

Reports:

1. Harastani Madani Amine, «Le Maroc en Afrique : diplomatie, sécurité et développement (1999 – 2020)», Policy Center for the New, Rabat 2020.

2. Keaney A. Thomas and Cohen A. Eliot, "Gulf War Air Power Survey: Summary Report", Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1993.

3. Swanström L.P. Niklas and Weissmann S. Mikael, "Conflict, Conflict Prevention and Conflict Management and Beyond: A Conceptual Exploration," Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Summer 2005.

فهرس الخرائط التوضيحية

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الحدود ما بين أثيوبيا وإريتيريا	65
02	الصحراء الغربية وحدودها	69
03	التدخل العسكري في ليبيا	80
04	إنتاج النفط الليبي	83
05	تمثل خارطة حدود تركيا كما تراها الحكومة التركية بالنسبة إلى ليبيا	86

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
محتوى المادة حسب عرض التكوين	01
تقديم عام	05
المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للنزاعات الدولية	07
أولا: مفهوم النزاع وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى	07
1-تعريف النزاع	07
ب- التعريف اللغوي والاصطلاحي للنزاع الدولي	07
ب- التعريف القانوني للنزاع الدولي	1 1
2-التمييز بين مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم الأخرى	12
الفرق بين النزاع والتوتر	
الفرق بين النزاع والأزمة	
الفرق بين النزاع والصراع	
الفرق بين النزاع والحرب	
ثانيا: مفهوم إدارة النزاع الدولي والمفاهيم المشابهة له	17
• **مفهوم تسوية النزاع**	
• **مفهوم فض النزاع**	
ثالثا: تصنيف النزاعات الدولية	20

1-النزاع القانوني	20
2-النزاع السياسي	22
3-النزاع البيئي	24
رابعا: مستويات تحليل النزاعات الدولية	25
1-المستوى الفردي	25
2-المستوى الوطني (الدولة كوحدة تحليل)	25
3-المستوى الدولي أو النظامي	26
4-المستوى فوق الدولي (العالمي)	27
المحور الثاني: النظريات الإستراتيجية المفسرة للنزاعات الدولية	28
أولا: النظريات الجزئية المفسرة للنزاع الدولي	28
1-نظرية الندرة والاحتياجات	29
2-نظرية إحباط العدوان	29
ثانيا: النظريات الكلية المفسرة للنزاع الدولي	30
1-تفسير الواقعية لنزاعات الدولية	30
2-التفسير الجيوبولتيكي للنزاعات الدولية	37
3-التفسير البنائي للنزاعات الدولية	43

ثالثا: نظريات إدارة النزاع الدولي	45
1-نظرية المباريات	45
2- نظريــة الردع	48
المحور الثالث: أدوات تسوية وحل النزاعات الدولية	54
1-الطرق السياسية والدبلوماسية	54
أ- المفاوضات	
ب- المساعي الحميدة	
ج- الوساطة	
د- التوفيق	
هـ- التحقيق	
2-الوسائل البديلة لتسوية وحل النزاع	62
أ- التحكيم	
ب- القضاء الدولي	
المحور الرابع: نماذج مختارة لنزاعات الدولية	64
أولا: إدارة الحرب الأثيوبية – الإرترية 2000/1998	64
ثانيا: النزاع حول الصحراء الغربية	66
1-جذور النزاع حول الصحراء الغربية	

2-مواقف الأطراف من النزاع	
أ- موقف موريتانيا	
ب- موقف الجزائر	
ج- الموقف الاسباني	
3-مساعي حل النزاع منذ وقف إطلاق النار	
أ- المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء (2007)	
ب-المفاوضات غير الرسمية	
ثالثا: انهيار ليبيا نتيجة الحرب الأهلية	76
1-تحول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة منهارة	
2-التدخل الأجنبي في ليبيا	
الخاتمة	89
قائمة المراجع	90
فهرس الخرائط التوضيحية	99
فهرس المحتوى	مائة